

غزّة

تأملات وعبر (٢)

غزّة: تأملات وعبر (٢)

أثارت الحرب التي شنها العدو الصهيوني على قطاع غزّة تداعيات كثيرة بعد انتهاء العمليات البرية والجوية. في هذا الملف يتصدى ثلاثة كتاب من فلسطين ولبنان (وهم مقيمون في الأردن وكندا وسورية) أسئلة تدور على ما بعد الحرب المذكورة، فيتناولون قضايا من قبيل: استراتيجية حركة حماس، والكفاح المسلح، والانتفاضة الشعبية الأولى (١٩٨٧)، والإعلام الصهيوني والغربي، وسبل توسيع منظمة التحرير الفلسطينية، وصولاً إلى جذر الصراع العربي - الصهيوني.

الأرداب

المشاركون

(ألفبائياً)

• بسام أبو غزالة

• خريستو المرّ

• ماجد كيالي

دعاية مذبحة: الدعاية الإسرائيلية أثناء مذبحة غزة

□ خريستو المر

«تعرفون الحق والحق يحرككم» (يوحنا ٨: ٣٢)

مقدمة

ليوحي بأن إسرائيل تواجه خطراً ماحقاً على حياة السكان؛ وأن «من حق إسرائيل» من ثم «أن تدافع عن نفسها» وأن تهاجم غزة ما دامت «حماس لا تعترف بإسرائيل ولا يمكن أن تتفاوض معها». لكن الواقع أن هذه الأقوال كاذبة. وهذا النوع من تحليل الكذب الإعلامي سيكون موضوع مقالتنا، معتمدين بشكل أساسي على مصادر الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان وصحافيين إسرائيليين.

١ - ادعاء رقم ١: هذه الحرب مشروعة

لكي تكون حرب ما مشروعة فيجب أن تكون الملاذ الأخير لبلد أو مجموعة. وبناءً على هذا المبدأ، أوردت مجلة الإيكونوميست ثلاثة شروطٍ ضرورية لتكون حرباً ما مشروعة: «على البلد أن يكون قد استنفد كلَّ الإمكانات الأخرى للدفاع عن نفسه، وأن يتناسب الهجوم مع الهدف، وأن يكون لدى ذلك البلد حظٌ معقولٌ في الوصول إلى أهدافه. لكن إسرائيل، في كلِّ من هذه الاختبارات، هي على أرض مهزوزة باكثر مما تريد أن تعترف»^(١) فإسرائيل لم تسع إلى تجديد الهدنة بل إلى تدميرها (أنظر رقم ٤ لاحقاً)، واستعمالها المفرط للقوة العسكرية وللحصار لا يتناسب مع رغبتها المعلنة في «السلام» والحفاظ على حياة المدنيين، ولم يكن ممكناً أن تحقق أهدافها (التي ظلت على كلِّ حال غير ثابتة). وعليه، فإن أخذنا بتحليل مجلة الإيكونوميست وحده، فإن هذه الحرب في الواقع لم تكن مشروعة.

٢ - ادعاء رقم ٢: هذه الحرب ضرورية ولا يمكن تجنبها

هذا ما قاله إيهود أولمرت بالنسبة إلى الهجوم البري مثلاً^(٢). لكن الباحثة الإسرائيلية في علم الاجتماع جوليا تشايتن تشير إلى أن هذه «الحرب» خاطئة ولا أخلاقية وتخلق المزيد من الحقد^(٣) ويضيف فيليب ويلكوكس، القنصل السابق للولايات المتحدة في القدس المحتلة، أنها «حرب» غير ضرورية ووحشية^(٤): فقد كانت غير ضرورية لأن

بدءاً لا بد من لفت نظر القارئ إلى أنني أفضل استعمال تعبير «دولة الفصل العنصري الصهيونية» (Apartheid) للدلالة على ما يدعى بدولة إسرائيل لأنه يُعبّر بشكل واضح عن واقع ذلك النظام. وبالرغم من استهلاك كلمة «صهيوني» على يد إعلامي الأنظمة العربية حتى صارت تثير النفور بسبب ارتباطها بنفاق تلك الأنظمة، إلا أننا نستخدمها عمدًا لأنها أيضاً تُعبّر بوضوح عن الخلفية العنصرية والاستعمارية للمشروع الذي قام على أرض فلسطين. إلا أننا، تسهيلاً للقراءة، سنعتمد أحياناً كلمة «إسرائيل».

إن أثر الدعاية الإعلامية قد يصل إلى ذهن كلِّ إنسان، مهما كان قريباً جغرافياً من فلسطين؛ ذلك أن جهلاً بتفاصيل الحقائق يجعله عرضةً لتصديق الكذب المنقول في الإعلام لكونه مصوغاً بطريقة منطقية مقنعة. ومع ذلك، فإنه يُمكن كشف الكذب بإيضاح الوقائع. فمثلاً، يُمكن لصهيوني أن يُعلن أن «إسرائيل انسحبت من غزة» ليوحي بأن غزة غير مُحتملة؛ ويمكن أن يشير إلى أن صواريخ حماس «تُمطر على جنوب إسرائيل»

❖ هذا النص مبني على محاضرة ألقى بالإنكليزية في لقاء تثقيفي حول غزة في مدينة تورونتو الكندية في ١٠/١٠/٢٠٠٩، وقد اشترك في تنظيمه تجمّع «أساتذة من أجل فلسطين» وهو عضو في «التحالف من أجل مناهضة الفصل العنصري الإسرائيلي» (<http://www.caiaweb.org/faculty/>).

١ - The Economist, "Gaza: the Rights and Wrongs," Dec 30, 2008.

٢ - Barak Ravid, "Peres: No Gaza Truce Right Now, Hamas Needs a 'Real Lesson'," Haaretz, Jan 04, 2009.

٣ - Julia Chaitin, "Darkness in Qassam-Land," Washington Post, December 31, 2008.

٤ - BBC World News, Jan 02, 2009, 11:00 p.m. (Toronto).

الانسحاب من غزة لم يكن يهدف إلى السلام بل إلى تجميد محاولات السلام، وإسرائيل هي التي سعت بشكل منهجي إلى انهيار الهدنة [مع حماس] وإلى عدم تجديدها.

والالتزامات... هي إقامة دولة فلسطينية مع كل الأخطار الأمنية التي تكمن فيها... هي إخلاء المستوطنات، هي عودة اللاجئين، هي تقسيم القدس. وكل هذا قد تجمّد الآن... المغزى [من الانسحاب] هو تجميد العملية السياسية. وعندما تجمدها، تمنع قيام دولة فلسطينية، تمنع النقاش في موضوع اللاجئين والحدود والقدس^(٦)، إذا هذين الادعاءين بأن إسرائيل ترغب في السلام، وأن غزة ليست تحت الاحتلال، ساقطان.

٤ - ادعاء رقم ٤: حماس هي التي تسببت بانهاية الهدنة

تقول منظمة غوش شالوم (كتلة السلام) الإسرائيلية «إن التدهور نحو الحرب كان من الممكن والواجب تجنبه. إن دولة إسرائيل هي التي خرقت الهدنة من خلال غارة 'دق النفق' عشية انتخابات الولايات المتحدة قبل شهرين. ومنذ ذلك الحين تابع الجيش [الإسرائيلي] إنكاء نار التصعيد بغارات وعمليات قتل محسوبة، وذلك كلما تراجع إطلاق الصواريخ على إسرائيل^(٧)». وذكر الصحفي روبرت فيسك بأن «إسرائيل خرقت [الهدنة]، أولاً في ٢٠٠٨/١١/٤ عندما قتل قصفها ستة فلسطينيين، ثم في ١١/١٧ عندما قتل قصف آخر أربعة فلسطينيين آخرين^(٨)». أما يوري أفنيري، العضو السابق في البرلمان الإسرائيلي، فيقول «إن وقف إطلاق النار [الهدنة] لم ينهر لأنه، بدايةً، لم يكن هناك وقف حقيقي لإطلاق النار؛ فالشرط الأساس لأي إطلاق نار في قطاع غزة يجب أن يكون فتح معابر الحدود، [إن] لا يمكن أن تكون ثمة حياة في غزة من دون تدفق للبضائع... إن هؤلاء الذين قرروا أن يُغلقوا المعابر - أيًا كانت الذريعة - كانوا يعلمون أن لا وقف حقيقياً لإطلاق النار في ظل هذه الشروط^(٩)». وبالفعل فإن حكومة الاحتلال لم تكن تسمح إلا بدخول ٢٠٪ فقط من البضائع اللازمة للحياة إلى غزة خلال الهدنة، كما يذكر جيمي كارتر، الذي يشرح كيف أنه خلال محادثاته لتمديد الهدنة «اقترحت الحكومة الإسرائيلية بشكل غير رسمي أنها قد تسمح بدخول ١٥٪ من الإمدادات الطبيعية^(١٠)». وهكذا فإن إسرائيل هي التي سعت بشكل منهجي إلى انهيار الهدنة وعدم تجديدها.

٥ - ادعاء رقم ٥: حماس تحفر الأنفاق لتهديب السلاح

تكرّر هذا الادعاء في الإعلام^(١١) لكن إذا كان ممكناً حصول حماس على السلاح عبر الأنفاق، فإن هذه الأخيرة كان لا بد منها من أجل تأمين المواد الأولية الضرورية للحياة بعد فرض الحصار الرهيب، إذ «سمحت للمليون ونصف مليون فلسطيني بالحصول على

حماس كانت تسعى إلى تجديد الهدنة فحسب؛ أما وحشيئتها فهو ما أثبتته منظمات حقوقية ورسميون في الأمم المتحدة كما سنوضح لاحقاً.

٣ - ادعاء رقم ٣: غزة لم تعد تحت الاحتلال؛ فلقد انسحبنا منها، ولكنهم ما زالوا يقصفوننا. إن إسرائيل تريد السلام، والطرف الآخر هو الذي يريد الحرب

بيد أن منظمة هيومن رايتس ووتش أعلنت أنها «تعتبر الوضع في غزة ما يزال وضع احتلال بالرغم من انسحاب القوات الإسرائيلية والمستوطنين عام ٢٠٠٥، وذلك لأن إسرائيل ما تزال تتحكم بجو غزة وبحرها وأرضها، كما تتحكم بكهربائها ومياهها ومجاريرها وشبكات اتصالاتها^(١٢)». ويعلق الناطق باسم الأنروا كريستوفر غانز قائلاً: «في القانون الدولي، هناك مفهوم التحكم الفعلي [وهو]: إذا كنت تتحكم بجو مكان ما وبأرضه وبحره وحدوده، فأنت تحتله. بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك أرضاً محتلة واحدة من وجهة نظر الأمم المتحدة. ولهذا فما دام جندي إسرائيلي واحد يحتل الضفة الغربية، فغزة أيضاً محتلة^(١٣)».

لا بد من الإشارة هنا إلى أن الانسحاب من غزة لم يكن يهدف إلى السلام، بل إلى تجميد محاولات السلام. فعند سؤال مساعد شارون، دوف فيسغلاس، إن كان هدف الانسحاب من غزة هو «تجميد العملية السياسية بشكل شرعي»، أجب بوضوح: «هذا بالضبط ما فعلناه». وأردف أن «العملية السياسية رزمة من المفاهيم

١ - Human Rights Watch, "Q & A on Hostilities between Israel and Hamas," December 31, 2008.

٢ - Amy Goodman, "A Debate on Israel's Invasion of Gaza: UNRWA's Christopher Gunness v. Israel Project's Meagan Buren," **Democracy Now**, 5/1/2009.

٣ - Ari Shavit, "The Big Freeze," **Haaretz**, Oct 10, 2004.

٤ - Gosh Shalom, "The War in Gaza - Vicious Folly of a Bankrupt Government," Dec 29, 2008.

٥ - Robert Fisk, "Why do they Hate the West so Much, We Will Ask," **The Independent**, Jan 07, 2009.

٦ - Uri Avnery, "Molten Lead," Jan 03, 2009

<http://zope.gush-shalom.org/home/en/channels/avnery/1230937462/>

٧ - Jimmy Carter, "An Unnecessary War," **The Washington Post**, Jan 09, 2009.

٨ - BBC World News, Jan 04, 2009, 9:15 a.m. (Toronto)

الطعام والوقود والمساعدات التي كانت تمرّ بإسرائيل» كما يقول الصحفي ديون نيسينباوم^(١) إن ضرب الأنفاق هو في الحقيقة تشديداً للحصار الإجرامي، الذي تتواطأ معه الحكومات «الديموقراطية». ثم إنّه من حقّ أيّ شعبٍ يتعرّض للاحتلال والحصار والاضطهاد أن يسعى إلى التخلّص من الوضع اللاإنساني المفروض عليه؛ وقد يلجأ إلى النضال العنفي، أو اللاعنفي بأسلحة لا تقتل العدو ولكنها تهزّمه (إعلام، مقاطعة، سحب استثمارات، عصيان مدني...). إن مشكلة إسرائيل ليست في وجود السلاح بل في وجهته، وفي رؤية التحرّر الكامنة وراءه. ما من منطقٍ حقّ إنسانيٍّ وعدالةٍ وراء مطالبة الشعب الفلسطيني بأن يبقى ساكناً، وألا يفعل إلا ما يريده جلاّده. إن أبا النضال اللاعنفي غاندي قال، هو نفسه: «حيثما لا يوجد خيار إلا بين الجبن والعنف، فإنه ينبغي حسم الأمر لصالح حلّ عنيف»^(٢).

٦ - ادعاء رقم ٦: حماس «تمطر» صواريخها على إسرائيل

أولاً إن كلمة «تمطر» تُستعمل للإيحاء بأنّ تهديد «صواريخ» حماس هائل، وأنّ إسرائيل ومدنيّيها مهددون بالموت الوشيك^(٣). غير أنّ الواقع هو أنّ تأثير هذه الصواريخ لا يُقارَن بتأثير الهجوم الجويّ والبحريّ والبريّ لجيش إسرائيل النظامي على سكان غزّة. فإنّ تسبّبت في السنوات السبع الأخيرة بمقتل سبعة عشر إسرائيلياً فقط،^(٤) و«أرهبت»، كما ذكر لاري درفنر من جيبوزاليم پوست، «٢٥,٠٠٠ إنسان في سديروت وضواحيها... فإنّ إسرائيل، في المقابل، أرهبت ١,٥ مليون غزّويٍّ وسجنتهم داخل حدودهم الضيقة بشكل رهيب، وخنقت اقتصادهم، وقُتلت وجرحت الآلاف منهم»^(٥).

ثم إنّ الترسانة الإسرائيليّة لا تُقارَن بقدرة حماس العسكريّة؛ فإسرائيل هي القوّة العسكريّة الكبرى في المنطقة، ومن الأكبر في العالم، وتمتلك أسلحةً نوويّة. أضف إلى ذلك أنّ حماس كانت تسعى إلى تجديد الهدنة، بينما إسرائيل هي التي كسرت الهدنة. وفي هذا الصدد يوضح جيمي كارتر أنّ قياديّ حماس «وافقوا أن يُنظروا في وقف إطلاق نار في غزّة فقط [أي من دون الضقة] شرط ألاّ تهاجم إسرائيل غزّة وأن تسمح بدخول المساعدات الإنسانية بشكلٍ طبيعيٍّ لتوزيعها على الفلسطينيين»؛ بل إنهم «وافقوا أيضاً على القبول بأيّ معاهدة سلام... شرط أن تحظى بموافقة الأكثرية من الفلسطينيين في استفتاء»^(٦).

٧ - ادعاء رقم ٧: إن الدفاع عن سكان إسرائيل هو واجب إسرائيل الأخلاقي

٧ - ١ - السكان في خطر. «نصف مليون إسرائيلي هم تحت النيران»: هكذا عبّرت يديعوت آخرونوت أحد أعضائها^(٧) وصرّح الناطق باسم الحكومة الإسرائيليّة بأن «على إسرائيل أن تدافع عن نفسها ضدّ الصواريخ التي تُرهب مدناً الجنوبيّة»^(٨) وبناءً عليه، فإنّ الهجوم على غزّة هو واجب إسرائيل «الأخلاقي» تجاه سكانها. إلا أنّ هذا الادعاء ساقط: فقد رأينا كيف خرّقت إسرائيل الهدنة وسعت بشكلٍ منهجيٍّ إلى سقوطها؛ كما أنّ الحكومة الإسرائيليّة كانت قد خطّطت لهذا الهجوم على غزّة قبل سنّة أشهر من حدوثه، أي في وقت سريان الهدنة، ولم يكن ثمة إطلاقاً للصواريخ، على ما ما تشير هارترز^(٩). ولئن يُظنّ أنّ إسرائيل كانت تستعدّ عسكرياً للهجوم على غزّة في حال خرّقت حماس للهدنة، فإنّ تصريحاً لمسؤول أمن أوروبيّ عام ٢٠٠٤ يشكّل أفضل ردّ، إذ يقول: «لقد توقّعوا [الإسرائيليون] الفشل [وقف إطلاق النار]، وبالفعل ضمّموه... كانت هناك استنزافات [إسرائيليّة] متواصلة، وانعداماً خطوات لبناء الثقة، وتصاريح [إسرائيليّة] لا تساعد. إن وزير الدفاع الإسرائيليّ يعلن علانية أنّ حماس تعيد تجميع قواها، وأنّ على قوات الدفاع الإسرائيليّة أن تعدّ ذاتها لهجوم ضخم. عندها تبدأ حماس تستعدّ لاحتلال كهذا. بالنسبة إلى إسرائيل يشكل ذلك دليلاً على أطروحتها الأساسية... إسرائيل تهاجم، حماس تردّ، قوات الدفاع الإسرائيليّة تشعر بأنّها مُبرّرة، والهدنة تصبح في خبر كان»^(١٠). وأهمّ من ذلك كلّهُ هو أنّ «الدفاع» عن السكان، أو أيّ قانون آخر، لا يُبرّران الاستعمال غير المتكافئ للقوّة العسكريّة واستهداف المدنيّين.

٧ - ٢ - هجوم إسرائيل البري ردّ على هجوم حماس. هذا الادعاء أيضاً تردّد صداه في وسائل الإعلام^(١١). أمّا رئاسة الأتحاد الأوروبيّ فزعمت أنّ العمليّة البريّة «دفاعيّة لاهجوميّة»^(١٢) لكننا بيّنا أنّ إسرائيل هي التي سعت إلى خرّقت الهدنة؛ زدّ على ذلك أنّه لا يحقّ لأيّة دولة أو مجموعة أن تخرق القوانين الدوليّة

١ - Dion Nissenbaum, "Israel Prepares Possible Gaza Invasion," **McClatchy-Tribune**, Dec. 28, 2008.

٢ - كوستي بندلي، نضال عنفيٍّ أو لاعنفيٍّ لإحقاق العدالة؟ (لبنان، منشورات النور، ١٩٨٨)، ص ١٢٧.

٣ - Shmulik Haddad, "Mortar Shells, Qassam Rockets Rain on Israel's South," **Yediot Ahronot**, Dec 06, 2008.

٤ - Paul Street, "Obama-Gaza: No Surprise," **Zmag**, Jan 04, 2009.

٥ - Larry Derfner, "Rattling the Cage: Accept Hamas's Offer," **The Jerusalem Post**, Dec 24, 2009.

٦ - Jimmy Carter, "An Unnecessary War"... op.cit.

٧ - Tom Segev, "Trying to 'Teach Hamas a Lesson' is Fundamentally Wrong," **Haaretz**, Dec 29, 2008.

٨ - Uri Avnery, "Molten Lead" op.cit.

٩ - Barak David, "Disinformation, Secrecy and Lies: How the Gaza Offensive Came About," **Haaretz**, Dec 28, 2008.

١٠ - **Middle East Report**, N°21, 26 January 2004, "Dealing with Hamas," p. 26.

١١ - مثلاً: CP 24 news channel, Jan 03, 2009; 5:30 p.m. (Toronto).

١٢ - **Haaretz** Service and Reuters, "EU Presidency: Israel Ground Op in Gaza 'Defensive not Offensive'," **Haaretz**, Jan 03, 2009.

حماس، كما يقول الإسرائيلي توم سيغيف، «حركة وطنية دينية، ومعظم سكان غزة يؤمنون بخطها»، وهي ذهبت إلى أبعد من مجرد التفاوض على هدنة وذلك بإعلانها القبول بحلّ الدولتين.

العراقي^(٤) الذي قامت به المجموعات الصهيونية عام ١٩٤٨، وحتى حصار غزة القاتل.

٨ - ادعاء رقم ٨: ماذا كنتم ستفعلون لو أطلق أحدهم صواريخه على بيوتكم؟ إنه المنطق نفسه الذي أتبعه، صيف ٢٠٠٦، مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة آنذاك، دان غيليرمان، حين صرّح بالتالي: «أنتم محقّون في أننا نفرط في القوة... [لكن] إن كانت مدّنكم تُطلق عليها الصواريخ كما تطلق على مدّينا، فستستخدمون قوة أكبر من أية قوة نستخدمها.»^(٥) وقد حاول البعض خلال الهجوم على غزة استمالة المجتمع الأميركي متسائلين عما كان سيفعله المواطنون الأميركيون لو أنّ الصواريخ كانت تنهمر على بيوتهم من كندا والمكسيك؛ إلا أنّ هذا الكلام يتجاهل واقع الاحتلال: فليس الموضوع أنّ هناك دولة فلسطينية تعتدي على دولة أخرى، بل فلسطينيون يعيشون منذ عام ١٩٤٨ تحت القمع والتعسف والخطف والقتل والتهديد وإرهاب الدولة الإسرائيلي. فكما يجيب الملقّ ديبس راهكونين «إنّ كانت هاتان الدولتان [كندا والمكسيك] خاضعتين للاحتلال أو الحصار، بشكل غير قانوني، من قِبَل الولايات المتحدة، [وخاضعتين] لـ ٦٠ عاماً من القمع والإخضاع الشرسيّن؛ وإنّ منعت، أو ألغيت، الولايات المتحدة بالقوة كلّ محاولات التغيير السلمي؛ فعندها تكون أعمال هجوم كتلك محاولات مفهومة، بل مُبرّرة أيضاً، لاستعادة حرّية مؤجّلة بشكل لا يُطاق.»^(٦) ثمّ إنّ هذا التساؤل يتغاضى عن أنّ إسرائيل، لا حماس، هي التي كسرت سنة أشهر من الهدنة كما بيّنا؛ وأنّ الفلسطينيين يعيشون بشكل مستمرّ تحت واقع القصف والقتل الإسرائيليّين.

٩ - ادعاء رقم ٩: هذه حرب بين الديمقراطية والإرهاب

٩ - ١ - حماس منظّمة إرهابية. هذا مخالف للواقع، وهو أنّ حماس، كما كتب الصحافي الإسرائيلي توم سيغيف، «حركة وطنية دينية، ومعظم سكان غزة يؤمنون بخطها.»^(٧)

٩ - ٢ - إسرائيل لن تتحاور مع منظّمة إرهابية، كما أنّ حماس لن تتحاور مطلقاً مع إسرائيل. فلقد صرّح مثلاً ميغن بورن، مستشار إحدى المنظّمت الداعمة لإسرائيل، بأنّ «حماس لن تتفاوض أبداً مع إسرائيل.»^(٨) ولكنّ الناطق باسم الأثروا، كريستوفر غانز، يؤكّد أنه «كانت هناك محادثات في القاهرة قادت إلى وقف إطلاق نار بدأ في ١٩ حزيران هذا العام [٢٠٠٨].»^(٩) إذًا، هذا الادعاء الكاذب هو

وأن ترتكب الجرائم. يحلّل ريتشارد فالك، المقرّر الخاصّ للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، الوضع على الشكل التالي: «إنّ الهجمات الصاروخية ضدّ المدنيّين في إسرائيل غير قانونية. ولكنّ عدم قانونيتها لا تُعطي إسرائيل أيّ حق، لا كقوة احتلال ولا كدولة ذات سيادة، في أن تخرق القانون الإنسانيّ الدوليّ وأن ترتكب جرائم حرب أو جرائم ضدّ الإنسانية، رداً على هذه الهجمات.»^(١٠) ويجب أن نتذكّر أيضاً أنّ إسرائيل هي البادئة بالهجوم بواسطة الحصار القاتل الذي فرضته، ذاك الحصار الذي وصفه يوري أفنيري بأنّه استمرار لإطلاق النار، وشرّح مفاعيله ريتشارد فالك قائلاً: «إنّ تصرفات إسرائيلية سابقة [للحجوم]، وخاصة الإغلاق الكامل لـ [معايير] الدخول والخروج من قطاع غزة، أدت إلى نقص حادّ في الأدوية والوقود (والطعام)، الأمر الذي أدّى إلى عدم تمكّن المستشفيات من تقديم أدوية أو معدّات مناسبة للجرحى.»^(١١) ثمّ إنّ مقارنة إطلاق الصواريخ بالهجوم الإسرائيليّ على غزة يتجاهل «الطبيعة غير المتكافئة للردّ الإسرائيليّ، الذي قتل خلال يومين مئات الفلسطينيين، ومنهم العديد من المدنيّين، بينما لم يُقتل سوى ١٧ إسرائيليّاً بصواريخ الفلسطينيين خلال السنوات السبع الأخيرة،» كما يقول الصحافيّ پول ستريت.^(١٢) من هذا المنظار الواقعيّ يمكن المرء أن يرى أنّ تصرف حماس هو ردّ فعل على الهجوم الإسرائيليّ المتواصل منذ التطهير

١ - Richard Falk, "Statement by Prof. Richard Falk United Nations Special Rapporteur for Human Rights in the Occupied Territory," UN, Dec 27, 2008.

٢ - Ibid.

٣ - Paul Street, "Obama-Gaza..." op.cit.

٤ - Ilan Pappé, "The Ethnic Cleansing of Palestine," One World Oxford, 2007.

٥ - Clyde Haberman, "At Israel Rally, A Word Fails," New York Times, July 18, 2006, p. B1.

٦ - Dennis Rahkonen, "The Truth About Those Hamas Rockets," Online Journal, Jan 01 2009.

٧ - Tom Segev, op.cit.

٨ - Amy Goodman, op.cit.

٩ - Ibid.

مجرد تبرير للهجوم على الفلسطينيين. بل ذهب حماس إلى أبعد من مجرد التفاوض على هدنة، وذلك بإعلانها القبول بحلّ الدولتين.^(١)

٩ - ٣ - إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. يحتاج هذا الادعاء المتواصل إلى أن نقضه بالإشارة إلى بضعة تصرفات تدلّ على طبيعة النظام الإسرائيلي. فالحال أن تصرف الحكومة الصهيونية أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة كان واضحاً من حيث قمعه للحريات الصحافية، إذ منعت حكومة الاحتلال الصحافيين من دخول غزة،^(٢) وكما تعلق منظمة هيومان رايتس واتش، فقد «كان هناك منع كامل للصحافيين الأجانب [من الدخول...]. إن المحكمة العليا الإسرائيلية قد حكمت في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨ بأن الحكومة الإسرائيلية يجب أن تسمح لـ ١٢ صحفياً أجنبياً بالدخول إلى غزة. أما الحكومة الإسرائيلية فقالت بأنها ستسمح لثمانية صحافيين بالدخول إلى غزة كلما فتحت الحدود على معبر إريتر، ولكن حتى الآن [٥ كانون الثاني] بقي المعبر مغلقاً.»^(٣)

والنظام القضائي في إسرائيل يسمح باعتقال حوالي ١١,٠٠٠ فلسطيني،^(٤) ومنهم من اعتقل من دون مجرد توجيه تهم إليه.^(٥) وبعضهم نواباً انتخبهم الشعب الفلسطيني ديموقراطياً. أما قياديو الشعب الفلسطيني الطليقون فيغتالون مع عائلاتهم وجيرانهم، باعتراف المسؤولين

الإسرائيليين العلني، ودون رادع. إن هذا الوضع الذي يعيشه الفلسطينيون هو من السوء بحيث إن إيهود باراك اعترف يوماً لأحد الصحافيين بأنه لو ولد فلسطينياً لكان التحق بمنظمة «إرهابية».^(٦)

وأما على المستوى الوزاري فإننا نرى وزيراً، هو ميثير شيتريت، يقترح في اجتماع وزاري: «فلنحترق أحد الأحياء في غزة ولنسوو بالأرض».^(٧) ويضيف بعنصرية جلية: «نحن لا نتكلم مع الغزّاويين باللغة التي يفهمونها؛ يجب أن نتكلم معهم بالغزّاوي لا بالعبري».^(٨)

والأفدح من تعليقات هذا الوزير تعليقات معظم الصحافة الإسرائيلية. فها إن يديعوت أحرונوت، كما يعلق سوماس ميلني في صحيفة غارديان البريطانية، تتفاخر «بأن عنصر المفاجأة قد زاد من عدد الناس الذين قتلوا» واليومية معاريف توافقها الرأي: «تركناهم في صدمة ورعب».^(٩) وفي عدد يديعوت أحرונوت نفسه تقول الصحيفة «إن القرار بالهجوم يوم السبت كان ضربة من الذكاء؛ فليس من المفترض بإسرائيل أن تبدأ حرباً يوم السبت».^(١٠) أما ناحوم بارنيا، أحد الصحافيين الإسرائيليين المعروفين، فيعلق بأن «التأخير أفضل من عدم الفعل... لقد كانت [الحرب] ضرورية ليس فقط بسبب الوضع غير المحتمل في القرى المحيطة بغزة، ولكن أساساً بسبب الضرر المتواصل لقدرة إسرائيل على الردع»^(١١) معلناً هكذا بوضوح تفضيله للحرب لتلقين الفلسطينيين والعرب «درساً» يردعهم في المستقبل.

هذا بالإضافة إلى أن «الحرب» نفسها على غزة ليست سوى جريمة.^(١٢) وفي هذا الصدد صرح ريتشارد فالك بأن «الغارات الجوية الإسرائيلية على قطاع غزة تمثل خرقاً فادحاً للقانون الدولي الإنساني... هذه الخروق تتضمن: (١) العقاب الجماعي [إذ] إن كامل الـ ١,٥ مليون إنسان الذين يعيشون في قطاع غزة المكتظ يتعرّضون للعقاب من أجل تصرفات بضعة مقاتلين. (٢) استهداف المدنيين [إذ] إن الغارات الجوية كانت تستهدف مناطق مدنية في واحدة من أكثر قطع الأرض اكتظاظاً في العالم... (٣) رد عسكري غير متكافئ»^(١٣) وحتى في تموز ٢٠٠٧، أي قبل أكثر من عام على الهجوم على غزة، كانت منظمة أوكسفام التي تُعنى بالتغذية قد شرحت المعاناة التي يسببها الحصار الإسرائيلي (انقطاع للمياه، الأمراض...):^(١٤) وقال

١ - Alain Gresh, Khaled Mechaal: "Nous Voulons un Etat dans les Frontières de 1967," **Le Monde Diplomatique**, 22 décembre 2008.

٢ - كما أعلنت مثلاً: BBC World News, Jan 02 2009; 11:00 p.m. (Toronto)

٣ - Human Rights Watch, "Israel: Allow Media and Rights Monitors Access to Gaza: Total Ban on Foreign Journalists Since Offensive Began," Jan 05, 2009.

٤ - Aljazeera, "Israel Frees Palestinian Prisoners," August 25, 2008

٥ - B'tselem, "Statistics on administrative detention,"

http://www.btselem.org/english/Administrative_Detention/Statistics.asp

٦ - Charles D. Smith, **Palestine and the Arab-Israeli Conflict**, 4th ed. (Boston: Bedford/St. Martin's, 2001), p. 490.

مذكور عند: Stephen Shalom, "Question and Answer on Gaza," January 16, 2009.

<http://www.zcommunications.org/znet/viewArticle/20269>

٧ - Attila Somfalvi, "Sheetrit: We Should Level Gaza Neighborhoods," **Yediot Ahronot**, Feb 10, 2008.

٨ - Kol Israel radio, "Amos Oz Against Gaza Invasion: Ceasefire with Hamas," Feb. 12, 2008.

٩ - Seumas Milne, "Israel's Onslaught on Gaza is a Crime that Cannot Succeed," **The Guardian**, Tuesday 30 December, 2008.

١٠ - AFP, **The Daily Star**, Dec. 29, 2008.

١١ - Dion Nissenbaum, op.cit.

١٢ - Seumas Milne, op.cit.

١٣ - Richard Falk, op.cit.

١٤ - Oxfam, "Gaza Refugees Facing Massive Water Cuts, Disease," July 06, 2007.

«الديموقراطية» الإسرائيلية سمحت للمتحدث باسم جيش الاحتلال بأن يعلن أن «اتجاه القيادة هو أن نقتل أكبر عدد ممكن» - وهو اتجاه يشير إلى الذهنية العنصرية القابضة خلف واجهة «الديموقراطية».

المرء بين معاملة الفلسطينيين [من قبل إسرائيل] وبين التاريخ الإجرامي للوحشية الجماعية للنازية؟ لا أعتقد ذلك. إن التطورات الأخيرة في غزة مُقلقة بشكل خاص لأنها تعبر بشكل جلي عن نية مقصودة من قبل إسرائيل وحلفائها لإخضاع جماعة بشرية كاملة للظروف المهذبة للحياة... إن الاقتراح القائل بأن هذا النمط من السلوك يُعتبر محرقة قيد التنفيذ هو دعوة يأساً إلى حكومات العالم والرأي العام العالمي للتصرف بسرعة من أجل منع هذه التوجهات الحالية نحو الإبادة الجماعية من أن تتوج بمأساة»^(٤) وتتخذ تصريحات الكاردينال ريناتو مارتينو، وزير العدل والسلام في الفاتيكان، الوجهة نفسها حين يصرح بأن «الناس غير القادرين على الدفاع عن أنفسهم هم الذين يدفعون الثمن دائماً. أنظر إلى الأوضاع في غزة: إنها تشبه أكثر فأكثر مخيم اعتقال جماعي»^(٥) أما فالك فيتابع في كانون الأول ٢٠٠٨ نقده الشديد للنظام الإسرائيلي، ويلاحظ كيف أن الإدانات المتصاعدة لإسرائيل من قبل «رسميين في الأمم المتحدة، عادة ما يكونون حذرين، لم نشهد لها مثيلاً منذ نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا»^(٦)

١٠ - ادعاء رقم ١٠: أيّاً يكن الأمر، فإن إسرائيل تحارب بأخلاقية وإنسانية ادعى باراك أن الجيش الإسرائيلي يحارب بمعايير أخلاقية قصوى^(٧) أما أولمرت فأعلن أن الجيش الإسرائيلي هو «أكثر الجيوش أخلاقية في العالم»^(٨) فهو يحذر الفلسطينيين قبل قصف بيوتهم، ولا يستهدف المدنيين عن قصد بل يتجنبهم قدر الإمكان؛ وكل المشكلة هي أن حماس تتخذ المدنيين دروعاً بشرية، وهو ما يتسبب بوقوع إصابات بين المدنيين. ولكن، فلنر الآن الواقع خلف هذا الخطاب الإعلامي.

١٠ - ١ - إننا نرسل تحذيرات إلى الفلسطينيين قبل القصف. تشير منظمة هيومان رايتس واتش إلى أن القانون الإنساني الدولي «يفرض على الأطراف المتحاربة إعطاء إنذار مسبق فعال بالهجمات التي يمكن أن تؤثر في المدنيين، وذلك بقدر ما تسمح الظروف. ويجب أن يأخذ تقدير هذا الأمر في الاعتبار توقيت الإنذار، وكذلك قدرة المدنيين على مغادرة المنطقة. ولكن، بحسب ممثل منظمة أوكسفام في غزة، «لا يوجد مكان آمن، كما أن الغزائين الذين حاولوا الفرار من القتال مُنعوا من مغادرة القطاع»^(٩) فالواقع الإجرامي هو أن الهجوم على غزة «هو الصراع الوحيد في العالم الذي يُمنع فيه السكان من مجرد الفرار» على ما

ريتشارد فالك في ٩ كانون الأول، قبل الهجوم الإسرائيلي على غزة: «يبدو أنه من الإلزامي لمحاكمة الجنائيات الدولية أن تحقق في الوضع، وأن تحدد ما إذا كان يجب على القيادات الإسرائيلية المدنية والعسكرية المسؤولة عن حصار غزة أن تُتهم وأن تُلاحق قضائياً لخرقها القانون الجنائي الدولي... هذه أزمة إنسانية يفرضها مسؤولون سياسيون عن عمد»^(١٠)

إن الوقائع التي ذكرناها توضح نوعيّة الديموقراطية الإسرائيلية: إنها ديموقراطية سمحت في ٢٠٠٩/١/٩ للمتحدث باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي بأن يعلن أن «اتجاه القيادة [هو] أن نقتل أكبر عدد ممكن» ويعلق الصحافي الإسرائيلي جيديون ليفي قائلاً: «حتى لو كان [المتحدث] يشير إلى مقاتلي حماس، فإن هذا الاتجاه ما يزال يثير القشعريرة»^(١١) ذلك أنه اتجاه يشير إلى الذهنية العنصرية القابضة خلف واجهة «الديموقراطية». وهذه العنصرية هي التي يشير إليها الصحافي الإسرائيلي توم سيغيف عندما ينتقد حكومته بقسوة قائلاً إن إسرائيل تضرب الفلسطينيين «لكي تعلمهم درساً» ويضيف: «إنه الافتراض الذي رافق المشروع الصهيوني منذ نشوئه: نحن ممثلو التقدم والتنوير، بينما العرب تجمع رعا بدائي، وأولاد جهالة يجب تربيتهم وتعليمهم الحكمة - على طريقة الجزيرة والعصا»^(١٢) أما فالك فيتهم في حزيران ٢٠٠٧ إسرائيل بالنازية إذ يقول: «هل هو تصريح غير مسؤول ومبالغ فيه أن يقارن

١ - Richard Falk, "Gaza: Silence is not an Option," UN Press Release, Dec 09, 2008.

٢ - Gideon Levy, "The Time of the Righteous," Haaretz, Jan 09, 2009.

٣ - Tom Segev, op.cit.

٤ - Richard Falk UN Special Rapporteur for Human Rights in the Occupied Territory, "Slouching toward a Palestinian Holocaust," June 29, 2007

http://www.transnational.org/Area_MiddleEast/2007/Falk_PalestineGenocide.html

٥ - "Gaza Resembles Concentration Camp," The Jerusalem Post, JPost.com staff and AP, Jan. 8, 2009.

٦ - Richard Falk, "Gaza: Silence is not an Option" op.cit.

٧ - Mark Weiss, "Cabinet to Endorse Legal Backing for IDF Troops," The Jerusalem Post, Jan. 22, 2009.

٨ - Vaakov Katz, "IDF the Most Moral Army in the World," June 11, 2006.

٩ - Oxfam, "Gaza: Oxfam Supported Health Worker..."

أشار أنطونيو غوترييس، رئيس المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.^(١)

١٠ - ٢ - نحن لانستهدف المدنيين. هذا ادعاء يكذبه الصحافيون الإسرائيليون أنفسهم. يشير سوماس ميلني في الغارديان مثلاً إلى أن «كل التقارير تُظهرُ مصابين من الأطفال والنساء. الأمم المتحدة تقول إن ٢٥٪ من المصابين هم من المدنيين، وإسرائيل لا تهتم ولم تحاول أن تهتم». ^(٢) وبالفعل فالأطباء المعالجون كانوا يصرحون بأن «الناس يموتون الآن بسبب نقص المخزون [الطبي]» و«بين المئات [من المصابين] رأينا حتى الآن مقاتلين». وكان الأطفال والنساء يشكلون في ٢٠٠٨/١٢/٣٠ حوالي ٢٥٪ من القتلى و٤٥٪ من الجرحى. ^(٣) أمّا في ٢٠٠٩/١/٦ فقد قصفت إسرائيل مدرسة الفاخورة التابعة للأمم المتحدة في غزة، قرب مخيم اللاجئين في جباليا، والتي تأوي اللاجئين من القصف. ^(٤) وعندما زعمت إسرائيل أن القصف استهدف عناصر عسكرية لحماس في المدرسة أو قربها، ردّ مسؤولو الأونروا بأنهم «واقفون بنسبة ٩٩,٩٪ بأنه لم يكن يوجد أيُّ مقاتل أو عمل عسكري في المدرسة». ^(٥) وقبل ١٥ ساعة من قصف مدرسة الفاخورة قصفت قوات الاحتلال الإسرائيلي مدرسة «أسماء» الابتدائية في مخيم الشاطئ للاجئين شمال مدينة غزة وقتلت ٣ من عائلة السلطان. ^(٦) ومن تراه ينسى استهدافات الجيش الإسرائيلي للمدنيين في لبنان، التي يذكر بها الصحافي روبرت فيسك، ^(٧)

وهي استهدافات خلّفت ١٧,٠٠٠ قتيل عام ١٩٨٢ معظمهم من النساء والأطفال، و١,٧٠٠ قتيل في مخيم صبرا وشاتيلا تحت وقع أبصار ذلك الجيش وتسهيلاته العسكرية ومسؤوليته القانونية، و١٠٦ قتلى في مجزرة قانا عام ١٩٩٦، وأكثر من ١٢٠٠ قتيل في قصفه للبنان صيف ٢٠٠٦ حيث ارتكب ذلك الجيش مجزرة مروّحين التي ذهب ضحيتها أناس «أمروا بأن يتركوا بيوتهم من قبل الإسرائيليين، ثم دُبحوا بواسطة مروحية إسرائيلية» ^(٨)

١٠ - ٣ - نحن نحاول تجنب المدنيين قدر الإمكان. هذا الكلام ينفيه الصحافي روفين بيداتزور من هارتز حين يكتب «أن قوات الدفاع الإسرائيلية، التي خطّطت لمهاجمة بنايات وأماكن مأهولة من قبل مئات الناس، لم تحذر هؤلاء مسبقاً لكي يرحلوا، وإنما تعمّدت أن تقتل عدداً كبيراً منهم». ^(٩) وقد ذكرت هارتز أيضاً أن رئيس الأركان الإسرائيلي أشكينازي قال «إن استعمال قوة نار كبيرة أمر لا يمكن تجنبه حتى في الأماكن الأكثر اكتظاظاً بالسكان» ^(١٠) وذلك بحجة حماية الجنود. وهذا ما سبّب الفظائع، حتى إن «اللجنة العالمية للصليب الأحمر اتهمت إسرائيل بالإخفاق في مسؤولياتها الدولية بعدما واجه فريقها مشاهد صادمة. فقد عثر فريق طبي على ١٢ جثة في بيت مقصوف [في منطقة زيتون]، وبجانباها ٤ أطفال صغار جداً، وضعفاء إلى درجة عجزهم عن الوقوف، منتظرين إلى جانب أمهاتهم الموتى... وصرح بيير ويتاش رئيس هيئة الصليب الأحمر الدولي: «هذا حادث فظيع. لا بد أن القوات العسكرية الإسرائيلية كانت على علم بالوضع ولكنها لم تُساعد الجرحى. كما أنهم لم يتركوا لنا، أو للهلال الأحمر الفلسطيني، مجالاً لمساعدة الجرحى». ^(١١) وهذا النقد فريد من نوعه لأن مؤسسة الصليب الأحمر تتخذ عادة موقفاً حيادياً من أفرقاء النزاعات. وذكرت هيومان رايتس واتش أن «الهجوم على وسط مدينة غزة حصل بعد أن حذرت قوات الدفاع الإسرائيلية سكان مدينة غزة طالبة إليهم التوجه إلى وسط المدينة». ^(١٢) وأكد المحلل العسكري لدى هيومان رايتس واتش، مارك غارلاسكو، أن إسرائيل «حذرت المدنيين طالبة إليهم التوجه إلى مراكز المدن، ولكنها [قصفت في وقت لاحق وسط مدينة غزة سلاح يجب ألا يُستخدم أبداً في المناطق المكتظة بالسكان». ^(١٣)

١٠ - ٤ - ولكن حماس تتخذ المدنيين دروعاً بشرية. إن مقاتلي حماس هم من سكان غزة، وهي من المناطق الأكثر اكتظاظاً على وجه الأرض كما سبق الذكر.

UNHCR Briefing Notes [United Nations High Commissioner for Refugees], 6 January 2009 - ١

<http://www.unhcr.org/news/NEWS/496355082.html>

Seumas Milne, op.cit. - ٢

BBC, "Casualties Rise in Gaza Offensive," Jan 06, 2009. - ٣

BBC, "Strike on Gaza School 'kills 30'," Jan 06 2009 - ٤

http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/7814054.stm

Akiva Eldar, Amos Harel, Amira Hass, Avi Issacharoff and Anshel Pfeffer, "UN Rejects IDF Claim Gaza Militants - ٦ - ٥

Operated from Bombed-Out School," **Haaretz**, 7/1/2009.

Robert Fisk, "Why Do They Hate..." op.cit. - ٨ - ٧

Reuven Pedatzur, "The Mistakes of Cast Lead," **Haaretz**, Jan 08, 2009. - ٩

Amos Harel and Avi Issacharoff, "Price of Stubbornness over Gaza Exit is Dead Soldiers," **Haaretz**, Jan 06, 2009. - ١٠

BBC, "Israel Accused over Gaza Wounded," January 08, 2009. - ١١

Human Rights Watch, "Israel: Stop Shelling Crowded Gaza City: Effect of 155mm Artillery Indiscriminate in Populated Areas," January 16, 2009. - ١٢

Ibid. - ١٣

ما يحدث ليس حرباً ولا دفاعاً بل هجوم ومذبحة منظّمة لم تبدأ في كانون الأول ٢٠٠٨ بل في أيار ١٩٤٨ عندما تأسس نظامُ الفصل العنصريّ على أرض فلسطين.

فالتبيب النرويجي إريك فوس، الذي يعمل في مستشفى الشفاء، صرّح بـ «أنّ مقاتليّ حماس لم يكونوا سوى أقلّيّة ضئيلة من المصابين الذين أُتي بهم.»^(٤) يُضاف إلى ذلك أنّ القصف الذي بدأ به جيشُ الاحتلال هجومه على غزّة كان المقصود منه أن يكون مُفاجئاً من أجل إلحاق أكبر عددٍ ممكّن من القتلى بين المدنيين؛ فبالإضافة إلى أنّه بدأ يومٍ سبت، فإنّ إسرائيل، على ما يوضح باراك دافيد من هارتز، «تابعت إرسالَ معلوماتٍ مُضلّلة تُعلن فيها أنّها ستفتح المعابرَ إلى غزّة، وأنّ أولرت سيقرّر إنّ كان سينفّذ الضربة بعد ثلاث محادثات يوم الأحد - أي بعد يوم واحد من إصدار الأمر فعلياً. وقال أحدُ الرسميين في وزارة الدفاع إنّ «حماس سحبت موظفيها من مراكزها بعد اجتماع مجلس الوزراء [الإسرائيليّ] الأربعاء، ولكنّ المنظّمة [حماس] أعادتهم عندما سمعوا أنّ كلّ شيء قد تأجّل إلى الأحد.»^(٥)

أمّا مقررّ الأمم المتّحدة الخاصّ للغذاء فقد وجد أنّ «سوء التغذية الحادّ هو في مستوى الدول الأفقر جنوب الصحارى الجنوبيّة [في أفريقيا]: ذلك أنّ أكثر من نصف العائلات الفلسطينية لا تأكل أكثر من وجبة واحدة في اليوم.»^(٦) ولا تزال إسرائيل تواصل محاصرتها لغزّة إلى أقصى حدّ، وتسمح بدخول الكمّيات التي تكفي من الطعام والوقود لـ [مجرد] منع المجاعة والأمراض الجماعية.»^(٧) وصرّح جون غينغ، رئيسُ بعثة الأمم المتّحدة للإغاثة في غزّة، بأنّ «لدينا كارثة في غزّة بالنسبة إلى المدنيين. الناس في مدينة غزّة والشمال لا يحصلون على الماء الآن. هذا بالإضافة إلى أنّهم لا يحصلون على الكهرباء. إنهم في فخّ، إنّهم في صدمة، إنّهم مُرهّبون. إنّ لانسانية هذا الوضع، وانعدامَ التحرك من أجل إنهائه، يتركانهم مذهولين.»^(٨) وكلّ ذلك يشير إلى أنّ إسرائيل كانت تستهدف أذى المدنيين وقتل أكبر عددٍ منهم.

١١ - ادعاء رقم ١١: لا توجد أزمة إنسانية في غزّة

وهكذا أعلنت تسيبي ليفني من باريس أنّ «لا أزمة إنسانية في القطاع، وبالتالي لا ضرورة لهُدنة إنسانية.»^(٩) ومثلها أكّد أمينُ عامّ مجلس وزراء الاحتلال أوفيد يهيذكيل الأمر عينه.^(١٠) أمّا الكولونيل موشي ليفني فقال: «إنّ حماس تحاول أن تُخلق مظهرَ أزمة إنسانية؛ ولكننا، والمنظّمت الإنسانية، نمنع حدوث ذلك.»^(١١) غير أنّ الواقع على الأرض معاكسٌ تماماً. فقد ذكر كارتر أنّه لم يكن يدخل غزّة قبل الهجوم الأخير سوى ٢٠٪ من حاجات السكّان. وصرّحت منظّمة أوكسفام للتغذية

ولهذا فإنّهم عملياً لا يملكون سوى القتال من داخل مدنها. وإنّ حدث أنّ اتّخذ مقاتلو حماس المدنيين دروعاً بشرية بشكل متعمّد، فذلك أمرٌ يجب أن يُدان. لكنّ المؤكّد هو أنّ الجيش الإسرائيليّ قد اتّخذ المدنيين الفلسطينيين دروعاً بشرية. فمنظّمة العفو الدولية ذكرت أنّ «جنوداً إسرائيليين دخلوا منازل فلسطينيين واتّخذوا فيها مواقع، مُجبرين العائلات على أن يبقوا في أرض إحدى الغرف، بينما استعملوا بقية المنزل قاعدةً عسكرية وموقع قنص؛ وهذا يزيد من نسبة المخاطر على العائلات الفلسطينية المعنية، ويعني أنّهم فعلياً يستعملون كدروع بشرية... وفي الماضي، احتلّ الجنود الإسرائيليون بيوتاً فلسطينية، ساجنين ساكنيها عملياً، كي يستعملوها مواقع رصد عسكري وإطلاق نار. وفي حالات أخرى، أُجبروا مدنيون فلسطينيين، تحت تهديد السلاح، على أن يدخلوا قبلهم إلى مبانٍ كانوا يخشون أن يُهاجموا من داخلها.»^(١٢)

١٠ - ٥ - إسرائيل ليست ضدّ الفلسطينيين؛ الفلسطينيين هم مثلنا ضحايا حماس. لكنّ الصحافي الإسرائيليّ توم سيغيف يوضح أنّ «إسرائيل طالما ظلّت أنّ تسبب الألم للمدنيين الفلسطينيين سيدفعهم إلى أن يثوروا على قادتهم الوطنيين.»^(١٣) ومن ثم فإنّ استهدافهم نتيجةً لسياسة إسرائيلية واعية ومقصودة، وهذا ما جعل هارتز تعنون أحد مقالاتها بالتالي: «إنّ ضرب غزّة لا يستهدف حماس، إنّها تستهدف كلّ الفلسطينيين.»^(١٤) والوقائع على الأرض واضحة:

١ - Amnesty International, "Gaza Civilians Endangered by the Military Tactics of Both Sides," Jan 08 2009.

٢ - Tom Segev, op.cit.

٣ - Amira Haas, "Gaza Strike is not Against Hamas, it's Against all Palestinians," **Haaretz**, Dec 29, 2008.

٤ - Hazem Balousha and Chris McGreal, "United Nation Warns of a 'Catastrophe Unfolding'," **The Globe and Mail**, Jan 05, 2009, p. A8.

٥ - Barak David, op.cit.

٦ - Jimmy Carter, "An Unnecessary War"... op.cit.

٧ - Richard Falk, "Gaza: Silence is not an Option"... op.cit.

٨ - Hazem Balousha and Chris McGreal, op.cit.

٩ - Kim Sengupta, "Gazans Face 'Humanitarian Crisis' as Israeli Raids Intensify," **The Independent**, Jan 02, 2009.

١٠ - Taghreed El-Khodary, "Gaza Hospital Fills Up, Mainly With Civilians," **New York Times**, Jan 04, 2009.

١١ - Rannie Amiri, "What Humanitarian Crisis? Livni's Big Lie," **Counter Punch**, Jan 09, 2009.

خاتمة

كلّ هذه الاتّعاءات تهدف إلى إعماء البصيرة والبصر عن واقع أنّ ما يحدث ليس حرباً أو دفاعاً بل هجوم ومذبحة منظّمة، وأنّ تفادي هذا الهجوم كان ممكناً لو أرادت إسرائيل ذلك، وأنّ غزّة ما زالت تحت الاحتلال وتخضع لمذبحة يومية منذ الحصار، وأنّ جيش الاحتلال اتخذ المدنيين الفلسطينيين دروعاً بشرية وتعتمد إيداعهم، وأنّ غزّة معسكراً اعتقال تمارس فيه جرائم جماعية تشبه جرائم النازية في خلفيتها العنصرية، وأنّ النظام الصهيونيّ نظامٌ فصلٍ عنصريّ يشبه نظام جنوب أفريقيا البائد.

إنّ الفظائع التي يرتكبها هذا النظامٌ تنبع بالضبط من خلفيته العنصرية هذه. وهذا ما راه العديد من الناشطين، والمفكرين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والرسميين، ومنهم إسرائيليون، عندما وصفوا النظام الإسرائيليّ بأنّه نظام فصل عنصريّ، ومنهم المدعيّ العام الإسرائيليّ السابق ميكايل بن يائير،^(٧) وناشر صحيفة هآرتز أموس شوكين،^(٨) والصحافي الإسرائيليّ شاهاار إيلان،^(٩) والمؤرّخ الإسرائيليّ إيلان يايي،^(١٠) والمطران الجنوب أفريقيّ ديزموند توتو،^(١١) ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة الأب ميغيل ديسكوتو بروكمان،^(١٢) ووزير خارجية البرازيل فالتر بومار الذي صرّح بأنّه «يكون من المناسب أن تُطبّق على الحكومة الإسرائيلية المعاملة نفسها التي كانت قد تلقّتها حكومة الفصل العنصريّ في جنوب أفريقيا».^(١٣)

إنّ نظام الفصل العنصريّ الإسرائيليّ يستدعي مشاركة الحركات الطلابية والنقابية والثقافية في العالم في مقاطعة إسرائيل وفرض عقوبات عليها وسحب الاستثمارات منها.^(١٤) ويتطلّب مقاومة على الصعيد الإعلاميّ لفضح الأكاذيب وكشف الحقائق، ومنها كشف وجه العنصرية خلف قناع الديمقراطية، وجه حقيقة نظام الفصل العنصريّ.

كندا

خريستو المرّ

أستاذ جامعيّ، وكاتب لبنانيّ. له كتاب بعنوان: **وعود الإعلام وأوهام الحرية: المسيح والتحرير** (بيروت: تعاونية النور الأرثوذكسية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩).

أثناء الهجوم بأنّ «٢٥٠.٠٠٠ إنسان لا تصلهم المياه في غزّة»^(١٦) وأكّد كسويل غيلارد، المنسّق الإنسانيّ الأمميّ في الأراضي الفلسطينية، وجود «حالة طوارئ حرجة في قطاع غزّة. إنها، بمطلق أيّ تعريف، أزمة إنسانية، وأكثر»^(١٧) ومع أنّ الضابط في جيش الاحتلال أفيثال كيبوفتزر أعلن أنّ «برنامج الغذاء العالميّ توقّف عن إرسال الغذاء إلى هناك [غزّة] لأنّ مستودعاتهم مليئة حتى القمة»^(١٨) متهمًا حماس بعدم السماح بتوزيع الغذاء، فإنّ كريستين فان نوبفينهويس، ممثلة برنامج الغذاء العالميّ في الأراضي الفلسطينية، ردّت بأنّ المستودعات مليئة إلى أقلّ من النصف.^(١٩)

١٢ - ادعاء رقم ١٢: في النهاية كلّ حربٍ بشعة، ولا بدّ أن يسقط ضحايا مدنيون في أية حرب

هذا كان لسان حال دان غيلرمان، المندوب الإسرائيليّ السابق في الأمم المتحدة.^(٢٠) لكنّ أثناء «الحرب» نفسها لا بدّ أن يحترم أيّ فريق القوانين الدولية. والحال أنّ كلّ ما ذكرناه سابقاً يشير إلى أنّ الهجوم على غزّة لم يكن حرباً، وإنّما مذبحة، يقوم بها، عن سابق تخطيط، فريقٌ مدججٌ بكلّ أنواع الأسلحة، ضدّ أناس ما يزالون يحيون تحت وطأة احتلاله وحصاره. إنّ المذبحة الأخيرة لم تبدأ بالهجوم في كانون الأوّل ٢٠٠٨، وإنّما مع إعلان غزّة «كياناً معادياً» وبدء الحصار في أيلول ٢٠٠٧؛^(٢١) أمّا المذبحة الأولى فكانت في أيار ١٩٤٨، عندما تأسّس نظام الفصل العنصريّ كمشروع استعماريّ على أرض فلسطين على جثث الفلسطينيين وأنقاض قراهم.

١ - BBC World News, Jan 04, 2009, 6:07 p.m. (Toronto).

٢ - AFP, "Israeli Guns Bombard Gaza in Escalation of Hamas War," Jan 03, 2009.

٣ - Agence France-Presse, "Israel Offensive Heightens Gaza Humanitarian Crisis: Aid Agencies," Jan 04, 2009.

٤ - Ibid.

٥ - BBC World News, Jan 04, 2009, 9:15 a.m. (Toronto)

٦ - Scott Wilson, "Israeli Panel Declares Gaza a 'Hostile Entity': Strip's Supply of Fuel, Electricity to Be Cut," **Washington Post**, September 20, 2007; Page A14.

٧ - Michael Ben-Yair, "The War's Seventh Day," **Haaretz**, Mar 03, 2002.

٨ - Amos Schocken, "Citizenship Law Makes Israel an Apartheid State," **Haaretz**, June 27, 2008.

٩ - Shahar Ilan, "A Wall Runs Through it," **Haaretz**, Nov 19, 2007.

١٠ - Ilan Pappé, "Citizenship Law Makes Israel an Apartheid State," June 30, 2008 - <http://ilanpappe.com/?p=75>.

١١ - Alan Cowell, "Tutu Criticizes Israel on Trip to Holy Land," **St. Petersburg Times**, Dec 24, 1989.

١٢ - Miguel D'Escoto Brockman, "At the 57th Plenary Meeting on Agenda Item 16, the Question of Palestine," **U.N. Headquarters**, 24 November 2008.

١٣ - Cnaan Liphshiz, "Canada Schools Blasted for Ban on Anti-Israel 'Apartheid' Poster," **Haaretz**, Feb 27, 2009.

١٤ - <http://www.bdsmovement.net/>

مذبحة غزة في سياق القضية الفلسطينية

□ بسام أبو غزالة

ولكن علينا ألا نكتفي بما أورده العدو من أسباب لعدوانه؛ ذلك أن التورية من بدهيات السياسة، إذ يُعلن السياسيون شيئاً ويخفون أشياء، مستخدمين في كثير من الأحوال ما يُعلنونه ذريعةً ظاهرةً لتصرفهم.

يمكننا إجمالاً ما نستقرئه من أسباب بسببين اثنين: أحدهما طارئ والثاني أساسي. فأما الطارئ، فهو استخدام بعض قادة العدو هذه الحرب تعزيزاً لحملتهم الانتخابية في العاشر من شهر شباط. ذلك أن تسيبي لقني كانت تُخطط لخوض الانتخابات عن حزب كاديفا الذي تولت قيادته بعد استقالة رئيسه إيهود أولمرت. كذلك كان إيهود باراك كاديفا الذي خوض الانتخابات عن حزب العمل. وكلُّ منهما كان يُمنّي النفس بأن ترفع الحرب من شعبيته، فيفورُ برئاسة الحكومة القادمة. أما رئيس الوزراء أولمرت، فيأمل، إن حَققت الحرب أهدافها ولو إعلامياً، أن يخرج من حياته السياسية بقليل أو كثير من رد الاعتبار وترميم صورته التي شوّهتها تهمة الفساد المالي التي أجبرته على الاستقالة من رئاسة الحكومة ومن رئاسة حزب كاديفا. كذلك، لا تزال عقدة فشل الحرب على حزب الله، في تموز عام ٢٠٠٦، تترك أثرها على أولمرت، باعتباره كان أيضاً رئيساً للحكومة التي قرّرت خوض تلك الحرب. وللمؤسسة العسكرية أيضاً ثأراً لهزيمتها في حرب تموز المذكورة، إذ تريد حرباً تعيد إليها، إن تحققت فيها النصر، قدرتها على الردع، وتستعيد بها كرامتها التي هُدرت على أيدي مجاهدي حزب الله في لبنان. غير أن خشيتها من الخسائر الضخمة إن قامت باجتياح أرضي جعلها تعتمد على القصف الجوي والمدفعي على أهداف عشوائية مكثفة بالسكان المدنيين يُحقّق التخريب والرعب، لا السيطرة الدائمة.

لا شك في أن القضية الفلسطينية أضخم قضية تُعرض لها العالم في تاريخه. وبالرغم من ضخامة القضية الفلسطينية، فإن أهم ما يعني العرب فيها، والفلسطينيين منهم على وجه الخصوص، هو استرداد هذا الجزء من الوطن العربي وعودة أهله إلى قراهم وبيوتهم التي هُجروا منها قسراً. وإن هجرة يهود أوروبا إلى فلسطين، وزرع الدولة الصهيونية في خاصرة الوطن العربي، لم يكونا ليحققا إلا بتسهيل من الإمبريالية البريطانية؛ وإن استقرار تلك الدولة ومنعتها لم يكونا ليتعززا اليوم إلا بدعم غير محدود من الإمبريالية الأميركية، وبدعم محدود ممن تبقى من الإمبرياليات الأوروبية الهرمة؛ فإن مختلف القوى الإمبريالية تريد لهذا المشروع الصهيوني البقاء والاستقرار تحقيقاً للمصلحة الإمبريالية التي لم تتغير منذ فتحت الباب للهجرة الصهيونية إلى فلسطين حسب وعد بلفور. لذلك، فإن إدامة الدولة الصهيونية تقتضي جعل الفلسطينيين وبقية العرب يقبلون

بعد أن أعلن العدو الصهيوني وقف إطلاق النار في قطاع غزة من طرف واحد مساء السبت (٢٠٠٩/١/١٧)، وبعد أن أعلنت الفصائل الفلسطينية الأساسية في اليوم التالي وقف إطلاق النار من طرفها أيضاً، معطية العدو مهلة أسبوع واحد للانسحاب التام من قطاع غزة، نحاول في هذا المقال سبر غور الحرب على غزة، تلك التي استغرقت اثنين وعشرين يوماً، وقد تعود لتتسبب مرة أخرى. وإن فعل ذلك، نُؤثر النظر إليها من زاوية كونها حدثاً جوهرياً في سياق القضية الفلسطينية، لا حدثاً عابراً. كذلك ننظر إلى القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى، كما نظر إليها العرب دوماً، وكما عبّرت عنها المظاهرات العارمة في الوطن العربي، متحدية النظرة الإقليمية الضيقة التي ساهم فيها ولا يزال، للأسف الشديد، بعض الفلسطينيين.

أسباب العدوان

شغل العدوان على غزة الصحف والفضائيات العربية والأجنبية على السواء. فأدلت جهات عديدة بدلوها في تحليل دوافع العدو الصهيوني إلى العدوان، مُعلنة أو مُضمرة. فأما العدو الصهيوني فقد حدد أسبابه بالقضاء على صواريخ المقاومة المنطلقة من غزة على بعض المدن والمستوطنات في جنوب فلسطين المحتلة، والقضاء تحديداً على حركة حماس ومن معها من فصائل المقاومة، كالجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية وشهداء الأقصى، باعتبارها المصرة على إطلاق هذه الصواريخ.

بوجودها. وهذا بدوره يقتضي محور الفكر المقاوم من أذهان العرب عامةً، والفلسطينيين خاصةً. لذلك وصّمت الإمبريالية العمل المقاوم بالإرهاب، وجعلت محاربتة إلزاميةً. وقد حاربه أيضاً بعض الحكّام العرب الذين تتعارض المقاومة مع مصالحهم الشخصية، وهي مصالح لا تتفق ومصالح شعوبهم قطعاً.

بناءً على هذا نعتقد أنّ هذه الهجمة الشرسة على قطاع غزة كان الدافع الاستراتيجي لها القضاء على المقاومة، بتعاون واضح بين جميع الأطراف التي لها مصلحة في اجتثاث المقاومة والفكر المقاوم. وهو السبب نفسه الذي حفز العدو الصهيوني إلى العدوان على لبنان في تموز ٢٠٠٦، متذرّعاً بخطف حزب الله جنديين صهيونيين كان يمكن تحريرهما بغير ذلك العدوان المدمر.

موقف الغرب الإمبريالي من العدوان

بالرغم من المظاهرات الضخمة التي اجتاحت شوارع المدن في كثير من دول العالم، والدول الغربية الإمبريالية خاصةً، فإنّ حكومات الأخيرة صمّمت على العدوان أو أبدت قلقها على

وضع العدو الصهيوني

لا يختلف عاقلان على أنّ ما اقترفته الدولة الصهيونية من مجازر متعمدة في قطاع غزة جريمة يشيب لهولها الغلمان. لكننا لن نسهب في لحي المجرم على جرمه، بل نؤثر الكلام في الحافز النفسي على ارتكاب مثل هذه الجرائم المتكررة.

أولاً، لا بدّ من الإشارة إلى عامل ديني لدى اليهود، يتمثل في تعاليم كراهية الأغيار، الواردة في التلمود. في كتاب عن الديانة اليهودية، يعرض إزراييل شاحاك بعض تعاليم التلمود، ومنها أنّ «على اليهودي الورع أن يتلفظ بالشتيمة حين يمر بمقبرة للأغيار، بينما عليه أن يسبّح الله حين يمر بمقبرة يهودية». والقاعدة عينها تنطبق على الأحياء أيضاً: فحين «يرى يهودي تقيّ جمعاً من اليهود، عليه أن يحمّد الله، بينما عليه أن يتلفظ بالشتيمة حين يرى جمعاً من الأغيار». كذلك تنطبق القاعدة على المباني: فحسب التلمود، «على اليهودي إن مرّ بمبنى مأهول بغير اليهود أن يسأل الله أن يدمره؛ فإن كان المبنى مدمراً، فعليه أن يحمّد الرب المنتقم».

ثانياً، هناك عامل نفسي لدى اليهود الإسرائيليين في التعامل الشرس مع العرب. فهم يعلمون أنهم طارئون على البلاد، وإنّ كذبوا على أنفسهم. كذلك يُدركون أنّ هجرتهم إلى فلسطين ما كانت لتكون لولا دعم دولة عظمى (هي بريطانيا)، وأنّ بقاءهم فيها مرهونٌ بمساعدة دولة عظمى (هي الولايات المتحدة). وهذا العامل أورث فيهم هاجس الخوف المزمّن من أننا، أهل هذه الأرض، متحفزون للانقضاض عليهم لاسترداد وطننا - وهذا منطق الأمور، طبعاً؛ فلماذا نُفَرط بوطننا وإن طال الزمن؟ وإن لم يبدر منا، منذ وطئت أولى موجات الهجرة اليهودية أرض فلسطين، قبولاً بالأمر الواقع، فإنّ هذا الهاجس لا يزال يؤرّقهم. ولما كان من غير المنطق أن يُحاولوا بالحسن إقناعنا بالتخلّي عن حقنا في وطننا، فلعلهم بالقوة المفرطة يظنون أنهم بالفن ماربهم.

ثالثاً، قد يكون هناك عامل آخر لدى اليهود الذين تعرّضوا للاضطهاد على يد المسيحيين الأوروبيين، في أنّ يكون هذا الاضطهاد أورث في نفوسهم الحقد على كلّ من ليس يهودياً، فأخذوا يُفرغونه في أعدائهم الفلسطينيين خاصةً، والعرب عامةً؛ يُعزّز فيهم هذا الحقد العاملان المذكوران أعلاه. وقد عرفنا هذا التصرف العدواني

بوجودها. وهذا بدوره يقتضي محور الفكر المقاوم من أذهان العرب عامةً، والفلسطينيين خاصةً. لذلك وصّمت الإمبريالية العمل المقاوم بالإرهاب، وجعلت محاربتة إلزاميةً. وقد حاربه أيضاً بعض الحكّام العرب الذين تتعارض المقاومة مع مصالحهم الشخصية، وهي مصالح لا تتفق ومصالح شعوبهم قطعاً.

بناءً على هذا نعتقد أنّ هذه الهجمة الشرسة على قطاع غزة كان الدافع الاستراتيجي لها القضاء على المقاومة، بتعاون واضح بين جميع الأطراف التي لها مصلحة في اجتثاث المقاومة والفكر المقاوم. وهو السبب نفسه الذي حفز العدو الصهيوني إلى العدوان على لبنان في تموز ٢٠٠٦، متذرّعاً بخطف حزب الله جنديين صهيونيين كان يمكن تحريرهما بغير ذلك العدوان المدمر.

موقف الغرب الإمبريالي من العدوان

بالرغم من المظاهرات الضخمة التي اجتاحت شوارع المدن في كثير من دول العالم، والدول الغربية الإمبريالية خاصةً، فإنّ حكومات الأخيرة صمّمت على العدوان أو أبدت قلقها على استحياء لما أسمته «استخدام القوة المفرطة» من قِبَل الدولة الصهيونية، ولم تنس التوكيد على «حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها». في هذا الموقف، وفي أمثاله من قبل، أنزلت الضحية والجلاد في منزلة واحدة؛ فإذا طولبت الدولة الصهيونية بإيقاف النار، طولبت المقاومة الفلسطينية أيضاً بإيقاف إطلاق الصواريخ، دون أدنى اهتمام بذكر أسبابها؛ من وجود الاحتلال أولاً وأخيراً، وانتهاك إسرائيل للتهدئة المتفق عليها، وحصارها القاتل لقطاع غزة، مشتركةً فيه مع دول عربية وأجنبية، وبمباركة موتورة من سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية.

مما يُؤسف له أنّ تأييد الدول الكبرى لهذا العدوان، تنكّر عجب لتاريخ بعضها. وصمّت من صمّت منها إنما هو قبولٌ ضمّني. من هذه الدول فرنسا التي تَفخرُ ببطلتها القومية، جان دارك، التي قاومت البريطانيين في القرن الخامس عشر، وتَفخرُ أيضاً ببطولات شعبها الذي قاوم الاحتلال النازي في الحرب العالمية الثانية. بل إنّ المتعاونين الفرنسيين مع الألمان، أولئك الذين شكّلوا في أثناء الاحتلال ما سُمّي بحكومة فيشي، برئاسة المارشال فيليب بيتان، حُكموا بعد الحرب بالإعدام. واليوم، يخرج علينا العالمٌ ببدعة إطلاق صفة الإرهاب على المقاومة، واعتبار المتعاونين مع

الانتخابات التشريعية الإسرائيلية الأخيرة، التي استحوذ فيها «اليمين» على أغلب مقاعد الكنيست، تفصح عن تهافت الحلول الجزئية للقضية الفلسطينية وعن عبثية التفاوض السلمي غير المستند إلى قاعدة المقاومة.

تتجمع بين يديه ثروة القطر الذي يحكمه، فيتصرف بها بلا رقيب يُحاسبه، ويشترى بطانة له تُشكّل طبقة طفيلية مدافعة عن مصلحتها في بقائه. فإن رأى الحاكم ضرورة تلميع جلد نظامه أمام العالم، أقام مؤسسات ذات صفات ديمقراطية زائفة، والغاية منها تجميلية محض: فلا هي تملك من أمر نفسها شيئاً، ولا يصدر عنها سوى التأييد المطلق للحاكم مهما فعل. ومنطق هذا الحال أن تغدو الدولة خاضعة لهيمنة الدول الإمبريالية القادرة على حماية نظامها الحاكم، فتصبح دولةً وظيفيةً تُرسّم مهماتها في الخارج، ولا كلمة لشعبها في سياستها.

وإذ برزت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية كأقوى قوة عسكرية واقتصادية، أفلتت نجوم الدول الإمبريالية الهرمة، فباتت تدور في فلك الأولى. وغني عن القول إن الولايات المتحدة تُدرك جيداً السبب الذي حدا ببريطانيا العظمى إلى إقامة الدولة الصهيونية. لذلك، فإن العلاقة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والدولة الصهيونية تستند إلى مبدأ إمبريالي لا مجال للتخلي عنه، يُعزّزه ما لليهود من نفوذ اقتصادي وسياسي في الولايات المتحدة. وإذ تُدرك الدول العربية الوظيفية هذا المبدأ، فليس لها - وهي التي لا تملك من أمر نفسها شيئاً - سوى إرضاء الدولة الصهيونية، أكان ذلك جهراً أم من وراء ستار. مُضحك حقاً أن هذه الدول العربية الوظيفية، خاصة تلك التي ترغب في علاقة زناً مستورة مع الدولة الصهيونية، تتصرف كالبهلوانات في محاولتها تدجين المواطن العربي ليعتاد تلك العلاقة المُحرّمة، فلا يستهجنها حين تطفو على السطح ذات يوم. من ذلك أن تُخرج علينا إحدى هذه الدول بمبادرة سلام تتصاعق فيها لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾؛ ولا ضيرَ عندها إن كانت تلك المبادرة تمنح العدو شرعيةً اغتصابه أولى القبليتين وثالث الحرمين الشريفين وأكنافاها؛ كذلك لا ضير إن تفاضت عن قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾. ودولة أخرى تُقيم مؤتمراً مُتخصّصاً في شيء ما - أي شيء يفتح لها كوةً للتطبيع «البريء» - فتدعو له مشاركين من الدولة الصهيونية باسم العلم لا أكثر! وأخرى تسمح للعدو أن يفتح مكتباً تجارياً - «بريئاً» أيضاً ولا علاقة له بالسياسة! أما فلسطينيو أوسلو، فقد أبلوا بلاءً حسناً في تفجير طاقات الإبداع لدى تلك الأنظمة الوظيفية التي وجدت ضالتها في المثل القائل «أهل مكة أدرى بشعابها»، فرددته حتى قلنا ليته ما كان!

لكن هذه الحال لم تعد تُحتمل. فالديمقراطية عمّت العالم كله تقريباً لكنها وقفت عاجزة أمام نُخوم الأمة العربية. فهل يُخرج من الزخم الصوتي الجماهيري الذي أحدثته مذابح غزة زخمٌ عملي يُؤدّي إلى تغيير تلك الأنظمة الوظيفية؟ المشكلة أن هذه الأنظمة محاطة بطبقة منتفعة من المثقفين الذين يخونون ثقافتهم في سبيل مكسب مادي ومنصب تافه. لكن تطوّر التاريخ أمرٌ حتمي، وإرادة الشعب - إن هي نُظمت - قادرة على كل شيء.

الموقف الفلسطيني من العدوان

أولاً، الانقسام الفلسطيني. قلنا أعلاه إن العرب منقسمون إلى معسكرين: معسكر المقاومة والممانعة ومعسكر التبعية للإمبريالية الأميركية. وجميع الفصائل الفلسطينية، ومنها قوة لا يُستهان بها من حركة فتح، تنتمي إلى المعسكر الأول. وتتفرد سلطه الحكم الذاتي في الضفة الغربية بالانتماء إلى المعسكر الثاني. هنا سوف نقفز عن

منذ أقيمت الدولة الصهيونية. وهذا يجعلنا نعتقد إن الدافع إلى شراسة العدوان، إلى ما ذكرنا أعلاه، هو محاولة المسؤولين في هذه الدولة زرع الخوف في نفوسنا، بحيث نستسلم لوجودها، مطاطئين هاماتنا. ولعل هذا الموقف العدائي قد تجذّر في نفوس الناس العاديين في هذه الدولة، بحيث أصبحت الأغلبية منهم، أكانت يمينية أم يسارية، تتفق مع القيادات المتعاقبة في ضرورة التعامل الشرس مع العرب، خاصة الفلسطينيين منهم. ففي الانتخابات التشريعية الأخيرة في ٢٠٠٩/٢/١٠، استحوذ ما وُصِف باليمين الصهيوني على أغلب مقاعد الكنيست؛ وهذا يعني أن الناخب اختار المتطرفين الذين لا يريدون سلاماً مع العرب ينطوي على القبول بمبادرة السلام العربية التي تمنح الدولة الصهيونية اعترافاً بوجودها وتطبيعاً كاملاً، مقابل انسحابها من أراضي ١٩٦٧. بل إن بعض هذا اليمين ينادي بطرد عرب الداخل من الدولة الصهيونية. وإذ لا نرى فرقاً كبيراً بين ما يُسمّى باليمين واليسار في الدولة الصهيونية، خاصة حين يكون موقفنا مستنداً إلى تمسكنا باسترداد كامل التراب الفلسطيني وعودة المهجرين الفلسطينيين إلى قراهم وبيوتهم، فإن نتائج هذه الانتخابات تُفصح عن تهافت الحلول الجزئية للقضية الفلسطينية، وعن عبثية التفاوض السلمي غير المستند إلى قاعدة المقاومة. إنها إعلان واضح عن أن الصراع بيننا وبينهم صراع وجود لا حدود. لكن من يحتاج إلى مثل هذا الدليل لا يحفل أصلاً بأي دليل؛ وهنا تكمن جرثومة الوهن العربي.

الموقف العربي من العدوان

يُجمع المحللون على أن الوضع العربي في الدرك الأسفل من الحال. فالعرب، ومنهم الفلسطينيون أيضاً، منقسمون إلى معسكرين: معسكر المقاومة والممانعة، ومعسكر التبعية للإمبريالية الأميركية (وهو المعسكر الفرع بنعت «الاعتدال»). وتكمن مشكلة العرب إجمالاً في غياب الديمقراطية، وهو ما يُنتج حكماً مستبدين يُغلبون مصالحهم في الحكم على المصلحة العامة. والحاكم المستبد

معسكر المقاومة، لأن موقفه، في ما يخص موضوعنا، واضح غير ملتبس. أما هويته الإسلامية أو غيرها، فليس لمن يختلف فكرياً معها أن يناقشها اليوم، لأن الأولوية الآن للمقاومة التي تكافح لإحقاق الحق العربي في فلسطين - كل فلسطين - وليست للخلافات الفكرية التي، إن أُرجئت، فلن نخسر شيئاً. نقول هذا رداً على من يُبدي تخوفه من مواقف سابقة للإخوان المسلمين، وتحديدًا يوم تحالفوا في بعض الأقطار العربية مع الأنظمة القطرية الوظيفية في محاربتها القوى القومية اليسارية في النصف الثاني من القرن المنصرم.

لا شك أن سلطة الحكم الذاتي في رام الله، المتهافئة على التفاوض العبيثي، كانت الخاسر الأكبر من جراء صمود المقاومة في غزة وعدم قدرة العدو الصهيوني على تحقيق أهداف عدوانه المعلن والمضمرة. ذلك أن هذه السلطة هي ثمرة اتفاق أو سولو الذي تخلّى بموجبه الطرف الفلسطيني عن المقاومة العنيفة، وشطب من ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية كل ما يدعو إلى الكفاح المسلح، مرتدًا عنه، واصفًا إيَّاه بالإرهاب، مُعترفًا صراحةً بحق الكيان الصهيوني في الوجود، معطيًا الشرعية للاغتصاب الصهيوني للوطن الفلسطيني ولتهجير أهله منه. وكل هذا نقض صريح للمبادئ التي أكسبته الشرعية الشعبية في سالف الزمن. على أن شرعية الماضي لا تعني بالضرورة شرعية الحاضر. ثم إن هذا الطرف الفلسطيني كان دائمًا محكومًا بزعامة استبدادية، استحوذت على المال واستخدمته لشراء الأتباع والعبيث بالفصائل الأخرى، وأتبع سبيل الفوضى في الإدارة للإمسك بمختلف الخيوط بيدها، فلا يُحاسبها أحد. هذه القيادة تركت، إن شاء الله، إرثًا من الصعب محوه، خاصة إذا أراد الورثة الانتفاع الشخصي به، وهو ما نراه جليًا في سلطة رام الله وما فقست عنها من مبادرات «البرالية». صحيح أن تدخل الأميركيين وضع حدًا لبعض الفوضى في مدن الضفة الغربية، لكن هذا التدخل كان من وحي المصالح الصهيونية - الأميركية. وكل ما يصدر عن سلطة رام الله مرتين، بلا مواربة، للإرادة الصهيونية - الأميركية.

يرى الكثرة من الفلسطينيين والعرب أن علة الفلسطينيين هي في الشرخ الذي أصاب صفهم. وهذا في ظاهره صحيح؛ فلا أحد يماري في قوة الوحدة وضرورتها. لكن الأسئلة التي تفرز نفسها علينا هي: أعلى الصديد تُدمل الجروح؟ وعلى أي أساس يتوحد الفلسطينيون؟ أيمن حقيقةً توحيد مجموعتين متعاكستين فكريًا وعملاً،

إحداهما رهنت نفسها للاستسلام وأخرى اختطت سبيل المقاومة لاسترداد حقها المُغتصب؛ إن وحدة الموقف أساس وحدة الصف، فإن انتفت الأولى انتفت الثانية، وكل دعوة إلى غير ذلك جعجعة لا تُنتج طحناً. أما المتباكون على وحدة الصف والجغرافية، فلا يحتاج المرء إلى كبير ذكاء ليُدرك أن كلامهم حق يُراد به الباطل.

فانيًا، منظمة التحرير الفلسطينية. قلنا إن قيادة م.ت.ف. التي وقّعت اتفاق أو سولو كانت قيادة استبدادية. لكن قدرتها على الاستبداد جاءت مُتدرّجة إلى أن بلغت ذروتها في اتفاق أو سولو الذي وقّعه من دون استشارة أحد في المنظمة. كذلك شطب من ميثاق المنظمة البنود التي قامت عليها من دون استشارة أحد. ومن المضحك أن سلطة رام الله لا تزال تُصرّ على اعتبار نفسها قيادة لمنظمة التحرير. فإما أن هذه المنظمة لم تعد تمثل الشعب الفلسطيني، وعليه أن ينسأها؛ وإما أن ينهض هذا الشعب، متسلحًا بصمود المقاومة في غزة، ليُعيد لها الاعتبار بإعادة ميثاقها المقاوم إلى ما كان عليه، وبالنظر بجديّة إلى قدرتها على تمثيل مختلف أطراف الشعب الفلسطيني في كل مكان وجِد.

هنا نجد أنفسنا واقعين في مُعضلة التمثيل العادل للشعب الفلسطيني على أرض وطنه وفي أمصار شتاته، وهو ما يجهد المرء في تخيل وسيلته. أفلا يقودنا هذا إلى عبثية أقلمة القضية الفلسطينية التي هي قضية عربية أولاً وأخيراً؟ ألا تُقنعنا هذه الحال بأن حكام النظام القطري العربي الوظيفي صَفّقوا لوجود م.ت.ف. لترفع عن كاهلهم الواجب الثقيل الذي ألغته عليه القضية الفلسطينية؟ ألا يردنا هذا الوضع إلى ضرورة الكفاح لقيام وحدة عربية، هي وحدها القادرة على شد أزرها الأمة العربية؟ أهذا ضرب من الخيال، كما يزعم الليبراليون الجدد المرتدون عن اليسار؟ أم أنها الحقيقة التي يُراد لنا نسيانها لنظّل تابعين للقطرية العربية الخادمة بالضرورة للقوى العظمى؟

ثالثًا، الدولة الفلسطينية. ما أسهل أن نؤخذ بالمقولات الفضفاضة التي تعني ولا تعني. من هذه بدعة «الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية»، تلك التي رفضها أباؤنا في المؤتمر الذي عقدته الجمعيات الإسلامية - المسيحية في القدس عام ١٩١٩ وقرروا فيه «المطالبة بوحدة فلسطين مع سورية والاستقلال التام ضمن الوحدة العربية وتسمية فلسطين باسم سورية الجنوبية تأكيداً على كونها جزءاً طبيعياً من سورية». فماذا تعني الدولة القطرية الفلسطينية؟ ألا تعني الاكتفاء بخروج المحتل من الأراضي المحتلة في حزيران عام ١٩٦٧، لإسعاد النفس بهذه الدولة العتيدة، التي ستضم بالضرورة إلى منظومة الدول العربية القطرية الوظيفية؟ ألا تعني التخلي عن الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨؟ أهذا أنشئت منظمة التحرير - وهي التي أنشئت قبل هزيمة ١٩٦٧؟ بلى، إن هذا هو جوهر المبادرة العربية التي تُعد الدولة الصهيونية بالسلام الكامل مقابل انسحابها من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. وليس غريباً أن يبتدعها النظام العربي القطري الوظيفي الذي بحثنا أمره أعلاه. لكن الغريب أن ينساق وراءها بعض الفلسطينيين وكانهم مُخدرون لا يتبينون مواطني أقدامهم.

نفهم طبعاً البلاء الواقع على الفلسطينيين، بحيث باتوا يحلمون بالاستقلال - ولو شكلياً - كإخوانهم العرب. لكن هذا البلاء لا يجوز أن يجعلهم يتخلون عن وطنهم مكتفين بجزء منه؛ ولو أنهم فكروا قليلاً لأدركوا أن هذه الدولة القائمة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ تعني تجريدهم من أمل استرداد الجزء الأكبر من وطنهم، أعني المحتل عام ١٩٤٨، خاصة في غياب إرادة التحرير لدى النظام القطري العربي. على أن الحديث عن الدولة الفلسطينية المستقلة يستحق بحثاً خاصاً به.

عمان

بسّام أبو غزالة

كاتب من فلسطين.

على هامش حرب إسرائيل على غزة: أسئلة السياسة والمقاومة

□ ماجد كيالي

من أن تتطلب رفع الصوت وإعمال التفكير وحسن التدبير. ولكن الشعب الذي يضحّي، ويدفع الثمن من دمه وممتلكاته ومن عمره، لا يحقّ له التساؤل عن خياراته، واستعداداته، أو عن رأيه في المصير الذي يساق إليه!

والواقع أن مشكلة الساحة الفلسطينية لا تكمن في فائض التفكير النقدي فيها، بقدر ما تكمن في غياب (أو ضعف) مثل هذا النوع من التفكير، لصالح علاقات الامتثال والتماثل، الأبوية والزبائنية، فيها. وبمعنى آخر، فإن مشكلة الساحة الفلسطينية ليست في قلة الأصوات التي تنادي بالمقاومة المسلحة وبالعمليات الاستشهادية وبالحرّب الصاروخية، وبإيجاد توازن رعب مع إسرائيل (فثمة فائض منها)، وإنما المشكلة تكمن في ندرة الأصوات النقدية التي تطرح التساؤلات عن الأشكال الأكثر ملاءمة للمقاومة في الحالة الفلسطينية، وأشكالها الممكنة، وكيفية تأمين شروط استمراريتها ونجاحتها؛ ولاسيما أننا نتحدث عن تجربة امتدت أربعة عقود من الزمن.

غياب التفكير النقدي

جدير بالذكر أن الساحة الفلسطينية، وبرغم كل ما مرّت به من مخاطر وتضحيات وخسائر وتحولات، لم تشهد، مرّة في تاريخها، نقاشاً نقدياً جاداً ومسؤولاً، إزاء الخيارات التي أخذتها، من المقاومة إلى التسوية، ومن الانتفاضة إلى المفاوضات. ولم تُعرف أية مراجعة موضوعية ونقدية لتجاربها، من التجربة السياسية إلى العسكرية إلى التنظيمية، ومن تجربة الانتفاضة إلى تجربة المفاوضات. ومن تجربة الأردن إلى تجربة لبنان في التجربة الحالية في الأراضي المحتلة - بما فيها تجربة بناء كيان السلطة.

ففي زمن قيادة حركة «فتح» وزمن الزعيم الراحل ياسر عرفات، سادت مقولة «قلّ ما تشاء وأنا أصنع ما أشاء». وبذلك اختزلت هذه الحركة الشعب والفصائل ومنظمة التحرير، واختزل قائدها حركة فتح والمنظمة والشعب بشخصه، الأمر الذي أودى بالساحة الفلسطينية إلى ما وصلت إليه من ترهل واختلاف وانقسام، بعد أن لم تنجح في الخيارات الوطنية التي أخذتها على عاتقها: من المقاومة إلى التسوية، ومن الانتفاضة إلى المفاوضات، ومن تجربة بناء المنظمة إلى تجربة بناء الكيان.

ما زالت المقاومة في العقل السياسي العربي السائد، العاطفي والشعائري والرغوبي، مجرد فعل للبطولات والتضحيات، أكثر من كونها فعلاً للتغيير وتحقيق الإنجازات. وفي ذلك تبدو المقاومة وكأنها غاية في ذاتها، أو كأنها قيمة عليا، ويمثابة مقدس، لا ينبغي أن تخضع للمساءلة والنقد والمراجعة. علاوة على هذا وذاك، فقد اعتبرت المقاومة بأشكالها الشعبية عملاً مبتدلاً ومذموماً وقاصراً، إذ تمّ حصر هذه المقاومة بالشكل المسلح، الذي تتوكل به مجموعات من المحترفين العسكريين؛ كما جرّت المبالغة في تأثيرات هذا الشكل وجدواه، ربما لصرف النظر عن مسؤولية الحكومات والجيش العربية.

هذا الفهم المعمّم والمغلوط للمقاومة، وأشكالها، ولطريقة إدارتها، ولحدود دورها، يصادر في الحقيقة على دور المجتمعات، ويفرض الوصاية عليها، ويستتهد بالروح العقلانية في تدبير الأمور وإدارة الأوضاع. وهو الذي طغى على معظم النقاشات التي انطلقت، على خلفية الحرب الوحشية والدمرة، التي شنتها إسرائيل ضدّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزة مؤخراً.

ففي أثناء هذه الحرب، وعلى غرار أرباب الأنظمة (في الحروب السابقة)، طالب أقطاب «المقاومة» ومشايعهم بإنهاء النقاش وحجب الأسئلة، بدعوى أن «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة». لكنّ نزيّف الدماء، وخراب العمران، وضياع الأعمار، تفترض السكوت وإقفال التفكير، بدلاً

الطبيعي هو المسؤول عن تدهور بنية الحركة الوطنية الفلسطينية، وشيوع الخلاف والانقسام فيها.

الآن، وفي هذه المرحلة، أي مرحلة صعود حركة حماس إلى القيادة، يُخشى أن يتفاقم الأمر. فثمة من يطالب بمنع الكلام نفسه، وحجب الأسئلة، ويستدعي المقدس والموروث الديني في سبيل ذلك.

الأسئلة التي طرحتها الحرب

في زحمة الروح الحماسية، التي تعمّت في عديد من الأقاليم الفلسطينية، وفي الشوارع العربية، غضباً على الحرب الإسرائيلية ضد قطاع غزة، بدا وكأنّ ثمة إرادة لتعميم نوع من التعقيم، أو الإبتزاز، أو التصنيف، في التعاطي مع الأسئلة الكثيرة والمعقدة التي طرحتها هذه الحرب.

ومعلوم أنّ الحرب، أيّة حرب، تثير كثيراً من الأسئلة بشأن الوجود والمصير، والقضايا والمصالح، والماضي والمستقبل، والمكاسب والخسائر، والخيارات والاحتمالات، والناس كبشر وكجماعات، على عكس ما تروّج له الماكينة الإعلامية السائدة والصاخبة. وهذه الأسئلة تستمد مشروعيتها طرحها بالضبط من الحرب ذاتها، وبسبب الدماء التي تسيل، والتضحيات التي تُبذل، والدمار الذي يحيق بالعمران البشريّ.

وبديهى أن ينطبق هذا الوضع على الحرب الإسرائيلية ضد قطاع غزة. فمثلاً، هل كان مقدراً أن يحصل ما حصل بالشكل الذي حصل فيه؟ وما هو الأفق الإستراتيجي الذي تتيحه هذه الحرب لصالح الفلسطينيين وقضيتهم الوطنية؟ وماذا عن الشكل الكفاحي الأتبع للفلسطينيين، بظروفهم الخاصة، في مواجهتهم المشروع الصهيوني وتابعه عدوانية إسرائيل ووحشيتها؟

السؤال الأول، كما هو واضح، يفتح على تحديد مسؤولية هذه الحرب. وفي هذا الإطار فليس ثمة جدال في أنّ إسرائيل بوجودها، وسياساتها، وممارساتها، واحتلالاتها، هي السبب الرئيس لهذه الحرب، كما لمعظم الحروب في المنطقة. لكنّ معرفة هذه الحقيقة تستوجب العمل على أساسها، ووعي محاذيرها، وعدم الوقوع في مفاجأتها، وضمن هذه الأخيرة: المفاجأة المتمثلة في انتهاج إسرائيل أقصى ما لديها من قوة تدميرية ووحشية ضد الفلسطينيين، غير عابئة بأيّة قيم، لكونها تعتقد بأن وجودها يشكل قيمة أخلاقية بحد ذاته، تجب غيرها من القيم.

فلطالما عرفنا أنّ هذه الدولة المصطنعة قامت أساساً بوسائل القوة، وجعلت من الجيش قُدساً أقدسها ومركزاً إجماعها القومي، وعظمت من جبروتها العسكري ومن صورتها كدولة رادعة. ولطالما عرفنا المجازر التي ارتكبتها إسرائيل، المنفلتة من كلّ المعايير، ومن المساءلة الدولية، في دير ياسين واللّد والطنطورة والدوايمة وبلد الشيخ وكفر قاسم ومصنع أبو زعبل ومدرسة بحر البقر (في مصر) وقانا (لبنان) ومخيم جنين، وفوقها احتلال أراضٍ من ثلاث دول عربية، وممارستها التمييز العنصري ضد مواطنيها العرب، وعدم تورّعها عن استخدام مختلف صنوف الأسلحة، المحلّة والمحرمّة دولياً، ضد الفلسطينيين العزل تقريباً من أيّ سلاح، ومن دون أيّ تكافؤ، لجبي أكبر ثمن منهم.

وبمعنى آخر، فإنّ الحرب هي «شغلة» إسرائيل، لذا فإنّ القيادة الحكيمة أو الناضجة هي التي تتصرّف على أساس عدم الوقوع في استدراج إسرائيل، أيّ عدم إعطائها ذرائعاً لشنّ الحرب على الشعب الفلسطيني، أو على الأقلّ عدم التسهيل عليها استخدام أقصى ما في طاقتها من قوة تدميرية عاتية؛ أو، بكلام

هكذا، مثلاً، ذهب «فتح» إلى الكفاح المسلّح، في منتصف الستينيات، من دون أن تتبيّن استراتيجيتها الخاصة بهذا الشأن، في الشروط الاستثنائية للوضع الفلسطيني. ثم عندما جوبهت بمحدودية العمل المسلّح من الخارج، طرحت فكرة «التوريث الواعي»، أي القيام بعمليات فدائية على الحدود العربية - الإسرائيلية، لاستدعاء ردود فعل إسرائيلية، تؤدّي بدورها إلى تحريك الجيوش العربية. اللافت أنّ «فتح» هي التي تورّطت في الصراع مع الأنظمة (الأردن ولبنان وسورية)؛ كما تورّطت، عن قصد أو من دونه، في الحرب الأهلية في لبنان. والنتيجة أنها خسرت ساحة الأردن ثم ساحة لبنان، ودخلت في مواجهات في غير مكانها، الأمر الذي استنزف قدرات الشعب الفلسطيني وبدّد إنجازاته.

بعد ذلك انتقلت «فتح» من برنامج التحرير إلى برنامج التسوية، في تماثل مع الشرعية العربية والدولية. وطرحت البرنامج مرحلياً (١٩٧٤)، أو برنامج إقامة السلطة الوطنية في أيّة بقعة يجري تحريرها. ثم طرحت برنامج إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من دون أيّ نقاش داخلي في «فتح» أو في الساحة الفلسطينية؛ بل إنّ برنامج «فتح» مازال على حاله، رغم انتقال هذه الحركة إلى مواقع أخرى، ورغم كلّ التحولات في الساحة الفلسطينية.

وقد تكرر الأمر ذاته في عقد اتفاق أوسلو (١٩٩٣)، حيث إنّ معظم القيادة الفلسطينية، في اللجنة المركزية لـ «فتح» ذاتها، وفي اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وفي الوفد المفاوض (برئاسة حيدر عبد الشافي)، لم يأخذ علماً بهذا الخيار، إلا بعد أن تمّ الإعداد للتوقيع عليه في واشنطن! وكان هذا التوجه، في رأيي، من أخطر التوجّهات التي أخذتها القيادة الفلسطينية على عاتقها: فهو المسؤول عن اختزال القضية الفلسطينية إلى مجرد قضية أراضٍ محتلة أو متنازع عليها؛ وهو المسؤول عن تدهور مكانة منظمة التحرير، كموحّد وكرمز للشعب الفلسطيني، وعن تحويل الحركة الوطنية الفلسطينية إلى مجرد سلطة أو إدارة محلية؛ وهو المسؤول عن تفكك مفهوم «وحدة الشعب الفلسطيني»؛ وأخيراً فإنّ هذا الانتقال غير

القيادة الحكيمة والناضجة هي التي تتصرف على أساس عدم الوقوع في استدراج إسرائيل، أي عدم إعطائها ذرائع لشن الحرب على الشعب الفلسطيني، أو على الأقل عدم تسهيل استخدامها أقصى ما في طاقتها من قدرة تدميرية عاتية.

ومثلاً، فإنّ العمليات التفجيرية في المدن الإسرائيلية، وعمليات القصف الصاروخي (وقد بلغت إسرائيل كثيراً في تأثيراتها)، أدت إلى تكبيد الفلسطينيين خسائر فادحة على المستويات السياسية والبشرية والمادية، أكثر بكثير مما كبّدت الإسرائيليين، وبيّنت عدم إدراكهم [أي الفلسطينيين] للمعطيات الدولية والإقليمية المحيطة بهم وتخبّطهم ومزاجياتهم وتناقضاتهم في إدارة صراعهم مع عدوهم، على رغم تأثيراتها في الإسرائيليين.

طبعاً ثمة من يجادل بأنّ إسرائيل كانت ستقوم بما تقوم به بوجود عمليات الصواريخ وغيرها، أو بغيابها، وهذا صحيح نسبياً، ولكن هذا الاستنتاج لا يحجب حقيقة أنّ مستوى عمليات القتل والتدمير والحصار الإسرائيليّة تزداد وتتصاعد بحسب طبيعة العمليات الفلسطينية، التي تأتي في غالبيتها غير محسوبة الجدوى، ومرهونة بالتنافسات الداخلية، ومن دون ارتباطٍ باستراتيجية سياسية واضحة وممكنة ومتوافقٍ عليها.

ومثلاً، فقد استشهد في الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ - ١٩٩٣) حوالي ١٦٠٠، بمعدل ٢٧٠ شهيداً فلسطينياً في العام، وذلك بسبب انتهاج الفلسطينيين المقاومة الشعبية (المدعّمة بالمقاومة المسلّحة)، وهو ما أدّى إلى تحييد معظم الآلة العسكرية الإسرائيلية (قُتل في هذه الحرب ٣٨٣ إسرائيلياً). وقد حقّقت تلك الانتفاضة مكاسب كبيرة، إذ أسهمت في خلخلة أمن إسرائيل، وأثارت تناقضاتها الداخلية، وقوّضت صورتها الخارجية، ووضعت الشعب الفلسطيني على خارطة الدولية، وأجبرت إسرائيل على مراجعة أساطير الصهيونية التقليدية، المتعلقة بفكرة إسرائيل الكبرى أو تغييب الشعب الفلسطيني.

ولعلّه من الغريب، والظلم، أن يتم تجاهل هذه التجربة الكفاحية الإبداعية، التي طالما جرى التعتي والافتخار بها، بدلاً من أن يجري العمل على إغنائها وتكريسها، باعتبارها الشكل الأكثر نجاعة لإظهار إسرائيل على حقيقتها كدولة استعمارية عنصرية متفترسة، وباعتبارها الأكثر تناسباً مع إمكانات الفلسطينيين والمعطيات المحيطة بهم.

مواجهات غير محسوبة

في المقابل، طغى على الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠ حتى الآن) طابع المقاومة المسلّحة، وهو ما أدّى إلى استشهاد حوالي ستة آلاف فلسطيني، بمعدل ٧٥٠ فلسطينياً في العام، أي أضعاف أضعاف الانتفاضة الأولى. وفي هذه الفترة قُتل حوالي ١٠٦٠ إسرائيلياً.

هكذا تورّط، أو استدرج الفلسطينيون، في السنوات السابقة، للزج بكامل قواهم في عمليات المقاومة المسلّحة ضدّ إسرائيل، وضمنها العمليات التفجيرية، و«الصاروخية»، من دون حساب لموازن القوى، ولقواعد حرب الشعب الطويلة الأمد، التي تستخدم استراتيجية حرب الضعيف ضدّ القوي، وتحيّد قوة العدو العاتية، وتشتغل على استنزافه وإرهاقه، وتخلّق التناقضات في صفوفه، وترفع

آخر، تحييد آلتها العسكرية، أو الآلة التي تتفوق بها، وإجبارها على تكييف ذاتها مع وسائل المقاومة، وضمنها وسائل المقاومة المسلّحة.

مسؤولية حماس

وهذا الكلام يأخذنا إلى الحديث عن مسؤولية حماس في أخذ الساحة الفلسطينية إلى ما وصلت إليه، على صعيد المواجهة مع إسرائيل، وعلى صعيد الخلافات والانقسامات الداخلية. فهي مسؤولة عن إبراز نفسها كرافض للتهدئة (علماً أنّ إسرائيل هي التي تتوخى ذلك)، وعن إبراز قطاع غزة بمثابة منطقة محرّرة، فيها سلطة ذات سيادة. وهي مسؤولة عن اعتقادها (أو توهمها) بإمكان تحويل القطاع إلى هانوي أو جنوب لبنان، وتحمله مسؤولية هزيمة المشروع الصهيوني وتحرير فلسطين، برغم معرفتها بإمكانياته البسيطة وبعتماده العالي (في المياه والكهرباء والطاقة والطعام والمواد الطبية و مواد البناء...) على الموارد الخارجية، ولاسيما من إسرائيل. أيضاً فإنّ حماس مسؤولة عن رفع مستوى المقاومة المسلّحة إلى «حرب صواريخ»، وهو ما يشيع الانطباع بأنّ ثمة تكافؤاً بين قوة حماس وقوة إسرائيل؛ ثم إنّ من يضرب بالصواريخ يعرف أنه سيضرب بها. وبعد كلّ ذلك، فإنّ حماس مسؤولة عن تحويل الحرب، من جهتها، إلى مجرد حرب من أجل نيل الشرعية، وفتح المعابر، والتهدئة، في أغلب الأحوال.

تلك هي مسؤوليات حماس، من دون أن يعني ذلك الكلام الإيحاء بمسؤوليتها عن الحرب، وعن المجازر؛ فهذه تلك مسؤولية إسرائيل وشغلتها. ومسؤولية حماس القيادية هنا تتمثل في إبداء مواقف وتحركات سهّلت على إسرائيل - ولو عن غير قصد - شنّ حربها وارتكاب مجازرها... وذلك على افتراض أنّ مسؤولية أية قيادة هي حرمان العدو من استخدام أكبر عوامل قوته، وتجنّب شعبيها الخسائر أو التقليل منها.

يشن حرباً هجوميةً ضدها، وهو التزم بالمعطيات الدولية، بدليل امتناعه عن العمليات، منذ انسحاب إسرائيل عام ٢٠٠٠ من جنوب لبنان (باستثناء خطف جنديين إسرائيليين، الأمر الذي جلب حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦)، وذلك برغم اعتباره فلسطين أرض وقف إسلامي. وعموماً فقد أدار هذا الحزب مقاومته للاحتلال باقتدار عال، فتحكّم بوتائر المقاومة، ولم يتركها تُقلى، ولم يُستدرج للاستفزازات الإسرائيلية. وقد يستغرب البعض أنّ عدد القتلى الإسرائيليين الذين لقوا مصرعهم نتيجةً لعمليات المقاومة اللبنانية، منذ ما بعد غزو لبنان عام ١٩٨٢ حتى الانسحاب عام ٢٠٠٠ لم يتجاوز ٨٦٠ إسرائيلياً، في ١٨ عاماً، أي بمعدل ٤٥ إسرائيلياً في العام؛ في حين أنّ عمليات المقاومة الفلسطينية أدت إلى مصرع ألف إسرائيلي في أربعة أعوام (٢٠٠١ - ٢٠٠٤)، ضمنهم ٤٢٠ إسرائيلياً في العام ٢٠٠٢، أي نصف العدد الذين قُتلوا في عمليات حزب الله في ١٨ عاماً!

لكن النتيجة، أو التداعيات، لم تكن واحدة. ذلك أنّ هذه الوتيرة المتوازنة من عمليات حزب الله ساعدته على الاستمرار وتنمية قواه، في حين أنّ الوتيرة العالية من عمليات المقاومة الفلسطينية جلبتُ مصرعَ وجرحَ واعتقالَ عشرات الألوف من الفلسطينيين، وأدت إلى تفويض الكيان الفلسطيني، ومعاودة احتلال الضفة الغربية، وبناء الجدار الفاصل، وتحويل قطاع غزة إلى سجن كبير. ثم تراجعَت عمليات المقاومة الفلسطينية بدرجة كبيرة جداً، إذ شهد العام ٢٠٠٧ مصرع ١١ إسرائيلياً فقط، كما قدّمنا.

عن مشروعية الكفاح المسلح

الخطير في الأمر أيضاً أنّ إسرائيل استغلّت مناخات الحرب الدولية ضدّ الإرهاب، والعمليات التفجيرية والصاروخية التي تستهدف المدنيين في المدن الإسرائيلية، لنزع الشرعية عن المقاومة المسلحة ضدّ الاحتلال جملةً وتفصيلاً، وبكافة أشكالها، وأيضاً للتشكيك في مقاصد الكفاح الفلسطيني وعدالة القضية الفلسطينية.

وبإمكان المتابع أن يتساءل: هل كان نزعُ شرعية المقاومة المسلحة سيكون بهذه السهولة لو تركت هذه المقاومة على الوجود الإسرائيلي، العسكري والاستيطاني، في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧؟ ثم إذا كان الفلسطينيون، وغيرهم، يدركون محدودية قدراتهم في المقاومة المسلحة، لاسيّما بسبب تفوق إسرائيل وبسبب ضمانتها أمنها من قِبل الولايات المتحدة والدول الكبرى، فما الفرق، بالنسبة إليهم، بين قتلى أكثر أو أقلّ قليلاً، في عمليات المقاومة المسلحة؟

طبعاً نحن لا نجادل في شرعية المقاومة المسلحة ضدّ الاحتلال؛ فهي عمل مشروع. كما أننا لا نتناول مسألة الغلبة في ميزان القوى؛ فلطالما كانت الشعوب المستعمرة أضعف في مواجهة المستعمر. ولكن الحديث يدور هنا عن ضرورة إخضاع كافة أشكال المقاومة، وضمونها المسلحة، لاستراتيجية سياسية واضحة وممكنة، واختيار أشكال النضال الملائمة لكل مرحلة، وتحديد وسائل المقاومة المسلحة وزمانها ومكانها ونوعية هدفها، واحتساب جدواها والتداعيات الناجمة عنها.

غير أنّ ما نحاول لفت انتباه المتحمّكين في العمل الفلسطيني إليه هو ضرورة إدراك حقيقة مفادها أنّ المقاومة، في حال الفلسطينيين، لا تقتصر على الصراع ضدّ العدو، وإنما تشتمل على متطلبات بناء المجتمع والكيان، بتعزيز وحدته وبناء مؤسساته وتطوير إمكانياته وترشيد توجهاته.

كلفة احتلاله. وأدى ذلك الزج الفلسطيني إلى أن تجرّد إسرائيل كلّ قوتها لا لضرب المقاومة المسلحة فحسب، وإنما أيضاً لشلّ قدرة الشعب الفلسطيني على المقاومة. وبدلاً من أن تستنزف المقاومة الفلسطينية المسلحة عدوها، قام هو باستنزافها، وإنهاكها، وشلّ حركتها، والتشكيك في مقاصدها على الصعيد الدولي.

وفي ذلك فقد خاضت إسرائيل هذه الحرب من موقع المتفوق في القوى، وفي القدرة على السيطرة، وأدى ذلك إلى تراجع عمليات المقاومة المسلحة. فقد قُتل من الإسرائيليين مثلاً في العام ٢٠٠١ حوالي ٢٠٠، وفي العام ٢٠٠٢ حوالي ٤٢٥؛ ولكن هذا التصعيد، غير المحسوب وغير المدروس وغير المنظم، فتح المجال أمام إسرائيل لاستنزاف المقاومة وضرب بناها التحتية بلا حساب، كما حصل في عملية «السور الوافي» (مارس ٢٠٠٢)، بحيث تراجعَت قدرات المقاومة وانحسرت عملياتها. ويكفي القول بأنّ إسرائيل باتت تعتبر العام ٢٠٠٧ أهدأ الأعوام بالنسبة إليها، إذ قُتل فيه ١١ إسرائيلياً فقط، في حين قُتل عام ٢٠٠٦ حوالي ٢٤، وعام ٢٠٠٥ حوالي ٥٦، وذلك في تراجع ملحوظ لوتيرة عمليات المقاومة.

وتفقد خبرات حروب حركات التحرر الوطني بضرورة تحاشي تعريض قواها لضربات قاسية، وتجنّب عدوها حين يكون مستنفراً ومستفزراً، إدراكاً منها أنها تخوض حرباً سياسية طويلة الأمد، ينبغي كسبها بالنقاط، لا بالضربة القاضية، وبالغلبة بالوسائل والمعطيات السياسية لا بالوسائل العسكرية فقط. هكذا عرفت هذه التجارب التراجع والدفاع في كثير من المراحل لتجنّب دفع أثمان باهظة، وللحفاظ على قوى شعبها. الأنكى أيضاً أنّ التجربة الفلسطينية اتخذت المنحى الهجومي بدلاً من المنحى الدفاعي، وهو ما تفسّره عملياً في العمق الإسرائيلي، وعمليات القصف الصاروخي من القطاع بعد الانسحاب الإسرائيلي العسكري والاستيطاني منه.

اللافت هنا أنّ الفلسطينيين، وضمنهم حماس، لم يستفيدوا في مقاومتهم المسلحة من تجربة حزب الله، على الأقلّ. فهذا الحزب حرص على عدم زجّ كلّ قواه في صراعه ضدّ إسرائيل، ولم

الفلسطينيون، وضمنهم حماس، لم يستفيدوا من تجربة حزب الله الذي حرص على عدم زج كل قواه ضد إسرائيل، ولم يشن حرباً هجومية ضدها، والتزم بالمعطيات الدولية بدليل امتناعه عن العمليات منذ انسحاب إسرائيل عام ٢٠٠٠ (....) برغم اعتباره فلسطين أرض وقف إسلامي.

عن برنامج المقاومة وبرنامج التحرير الذي تتبناه حماس؟
وإذا كان الهدف بات يتمثل في العودة إلى ما قبل الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠) أو إلى ما قبل فرض الحصار عن قطاع غزة، فمن المسؤول إذن عن كل الضحايا وعن كل الدمار الذي لحق بالشعب الفلسطيني في الفترة الماضية؟
القصد هنا القول بأن قطاع غزة لا يمكن أن يتحمل هدف التحرير، بل لا يمكن أن يتحمل مسؤولية إجبار إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع. والقصد هنا القول، أيضاً، بأن الزمن الراهن ليس زمن التحرير: فالتحرير يحتاج إلى موازين قوى مختلفة، وإلى معطيات دولية وإقليمية مواتية؛ وهذه تلك غير متوفرة في هذه الظروف، الأمر الذي يتطلب الاقتصاد بالطاقة النضالية للشعب الفلسطيني، وعدم تبديدها في غير وقتها وفي غير محلها.

وفي الختام يمكن القول إن البديل عن كل ذلك ليس المفاوضات من أجل المفاوضات، وإنما المقاومة الشعبية، وضمنها المقاومة المسلحة المحسوبة، ضد جيش الاحتلال والمستوطنين، في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ (وفق نموذج الانتفاضة الأولى). ذلك لأن مقاومة كهذه تحظى بشريعية وفق المعايير الدولية، ويمكنها أن تسهم في فتح الأسئلة وإثارة التناقضات في المجتمع الإسرائيلي. وقد بيّنت التجربة أن الفلسطينيين معنيون بإدراك حقيقة أساسية، وهي أنهم، في ذروة نشاطهم المقاوم نفسه، لا يستطيعون سوى زعزعة أمن إسرائيل وإضعاف استقرارها السياسي ونموها الاقتصادي، ولكنهم لا يستطيعون القضاء عليها، ولا تحقيق هزيمتها على مستوى دحر الاستيطان والاحتلال من أراضيهم، لأنهم، في المستوى الثاني ذاته، يحتاجون، علاوة على صمودهم وكفاحهم، إلى معطيات عربية ودولية مناسبة.
إلى ذلك فإن القيادات الفلسطينية - سلطة ومعارضة - معنية بدراسة خطط عملها، وبوضع الكفاح الفلسطيني على سكة تقلل من خسائره وتزيد خسائر عدوه، سكة تؤدي إلى تحقيق الإنجازات وتراكم النجاحات في صراع يفترض أنه طويل وممتد في الزمان والأشكال.

دمشق

ماجد كيالي

كاتب فلسطيني

يُستنتج من ذلك أن معضلة الفلسطينيين هي أنهم في صراعهم ضد إسرائيل قد خسروا كثيراً، ليس فقط بسبب ضعفهم أو رجحان ميزان القوى لصالح إسرائيل، ولا بسبب عدم ملاءمة الأوضاع الدولية والإقليمية لتطلعاتهم ومتطلباتهم المشروعة فحسب، وإنما أيضاً بسبب فوضاهم، وتخلف إدارتهم لأوضاعهم، وانقساماتهم، وغياب استراتيجية واضحة لديهم تتأسس على الواقعية والعقلانية.

مسؤولية القيادة

والحقيقة أن القيادة الفلسطينية، باختلاف اتجاهاتها، مسؤولة عن بعض ما يعانيه الشعب الفلسطيني من إخفاقات ومأس، في حدود إدارتها لأوضاعها، وتحكمها بخياراته. ذلك أن نجاح أي قيادة يتعلق، بين قضايا أخرى، بقدرتها على تحقيق أفضل الإنجازات بأقل قدر من التضحيات والمعاناة. ويتعلق كذلك بتحكمها بأوضاعها الداخلية، وإدارتها الناجعة لها، وسيطرتها على وتائر العملية الصراعية، وصوغ المعادلة التي تضمن التناصب بين الإمكانيات والأهداف، والتوازن بين الهدف السياسي ووسائل الصراع من أجل الوصول إليه.

فمثلاً، ما هي حدود معركة غزة، بالشكل الذي أدارتها به حركة حماس؟ واضح أن أفق هذه الحرب التي فرضتها إسرائيل، وفي توقيت مناسب لها داخلياً وعربياً ودولياً وفلسطينياً (في ظروف الانقسام)، إنما يتمثل بحده الأقصى في وقف الحرب، وخروج المقاومة بأقل قدر من الخسائر، ورفع الحصار عن غزة، وفرض تهدئة متبادلة. وهذا ما صرحت به حماس أثناء الحرب وبعدها، بدليل موافقتها على تهدئة لمدة عام ونصف العام (قابلية للتמיד) مقابل رفع الحصار عن القطاع. ولكن ماذا يعني ذلك؟ ألا يعني أن مقاومة حماس باتت مقيّدة، وأن أي خروج على الاتفاق سيؤدي دفع ثمنه باهظاً من دماء الشعب الفلسطيني وعرقه وعمره في قطاع غزة؟ ثم ماذا